مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (٨)، العدد (٤)، ص ص ١٦٣١-١٧٠١، (شوال ١٤٣٦هـ/ يوليو ٢٠١٥)

النحاة والشاهد القرآني
دراسة في ضوء حروف المعاني

د. جمال محمد عبد العزيز مصطفى
كلية الآداب- جامعة الفيوم- جمهورية مصر العربية
كلية العلوم والآداب بالرس- جامعة القصيم

ملخص البحث. يتناول هذا البحث موقف النحاة من الشاهد القرآني، متخذًا من حروف المعاني مجالاً للدراسة، ويبيّن أن النحاة لم يكونوا على صواب عندما ركنوا إلى الشاهد الشعري، واتخذوه دون غيره مصدرًا رئيسًا للاستشهاد، وأن الشاهد القرآني يأتي عند النحاة في مرتبة تالية للشاهد الشعري.

وعرض البحث آراء بعض الباحثين حول موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن، وناقش هذه الآراء، وبيَّن ما فيها.

ومن خلال بعض حروف المعاني تبيَّن أنه لما أقام النحاة أسس قياسهم النحوي وجدوا في القرآن ما يخالف هذا القياس، فحكموا على ظواهر وتراكيب بأنها مخالفة، وأقرُّوا أشياء خلاف ما هي عليه في القرآن، ومنعوا أشياء وردت في القرآن الكريم.

ويتكون البحث من مقدّمة، ومبحثين، وخاتمة، فالمقدمة عن علاقة اللحن في قراءة القرآن بوضع علم النحو، والمبحث الأوَّل عن اهتمام النحاة بالشاهد الشعري، وموقفهم من الاستشهاد بالقرآن الكريم، والمبحث الثاني عن حروف المعاني بين النحاة والقرآن، وجاء في ستة مطالب.

ويعتمد منهج البحث على عرض رأي النحاة في المسألة، ثم ذكر آيات القرآن التي تثبت المسألة ومناقشتها. وخاتمة البحث فيها عرض النتائج التي توصل إليها.

المقدّمة

الحمد لله الذي جعل القرآن هدى للخليقة في دينها ودنياها، وأرشد به النفوس إلى هداها، وجعله عربيًّا فكان في البلاغة أقصاها، وفي الفصاحة منتهاها، وكان معجزةً عظمى لم يبلغ العرب مداها. والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فالثابت أن علم النحو لم يكن معروفًا عند العرب قبل الإسلام، فقد كان العرب في جاهليتهم وجزيرتهم يتكلَّمون بما تمليه عليهم سليقتهم التي جُبلوا عليها، وكانت العربية في زمانهم نقية سليمة، ولم يكن العرب بحاجة إلى من يلقنهم قواعد لغتهم، ولهذا يكاد العلماء يجمعون على أنه لا لحن في الجاهلية، ويحدِّدون ظهور اللحن بعد دخول غير العرب في الإسلام أو بعده بقليل، ويقطعون بأن اللحن لم يكن في الجاهلية ألبتة، وكل ما كان من بعض القبائل في خَوَر الطباع وانحراف الألسنة فإنما هو لغات لا أكثر.

ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر الإسلام حتى أظهره الله على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجًا، وأقبلوا عليه أرسالاً، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة؛ لاسيما بعد نشأة البصرة والكوفة، وتوسُّع المجتمع الإسلامي، ودخول الناس في دين الله أفواجًا؛ ففشا الفساد في اللغة والعربية، حتى وصل اللحن إلى قراءة القرآن الكريم، والروايات التي تثبت وقوع اللحن في قراءته كثيرة.

ولا ريب أن الهدف الأسمى للنحو كان هو العناية بالقرآن الكريم والمحافظة على سلامته، خصوصًا بعد اختلاط العرب بالعجم وفشوِّ اللحن؛ فبان بذلك أثر

القرآن الكريم في الحث على تعلُّم النحو، وأنّ نشأة النحو كان سببها الحفاظ على سلامة اللغة ودقتها.

والأصلُ أن يكون القرآن الكريم المصدر الأوثق في الاحتجاج، وإقامة القواعد الكلية للسان العربي؛ لأن لغته أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وهو نفسه حُجَّة في العربية بقراءاته المختلفة.

وقد تناولت في هذا البحث موقف النحاة من الشاهد القرآني، وبيَّنت أنه كان يأتي عندهم في مرتبة تالية للشاهد الشعري، وذكرت آراء بعض الباحثين حول موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن، وناقشت هذه الآراء، وبيَّنت ما في بعضها من غُلُوٍّ، أو مبالغة، أو دفاع، وتناولت بعد ذلك بعض حروف المعاني في القرآن، وختمت البحث بعرض ما توصَّلت إليه من نتائج.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يدرس قضية تهم دارسي اللغة، وهي العلاقة بين النحو والقرآن؛ فتركَّز هذا البحث على دراسة موقف النحاة من الشاهد القرآني، وبيان موقف المحدثين من هؤلاء النحاة؛ إذ إن الدارسين المحدثين فريقان: أحدهما - يرى أن النحاة العرب أسرفوا في إخضاع القرآن لقواعدهم، وأنهم أكثروا من التأويل خوفًا على قواعدهم من التداعي أمام الشاهد القرآني الذي هو سيِّد الشواهد ورأسها، وأن نحوهم بُنِيَ أغلبه على مادة شعرية من أشعار العرب.

والثاني - يرى أن النحاة العرب كانوا على حقٍّ في منهجهم الذي اتبعوه في مجال الاستشهاد، وأن هذا المنهج خدم أول ما خدم القرآن الكريم نفسه.

ومن هنا جاء هذا البحث ليدرس هذه القضية، ويناقشها، ويدلي بالرأي فيها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البحث لا يتعرَّض لموقف النحاة من القراءات القرآنية، وإنما يركز على موقف النحاة عامة من الاستشهاد بالقرآن الكريم، وانعكاس هذا الموقف على معالجتهم لحروف المعاني.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أمَّا المقدمة فتحدثت فيها عن البحث وأهميته وخطته.

وأما المبحث الأوَّل فتحدثت فيه عن موقف النحاة من الشاهد القرآني، واهتمامهم بالشاهد الشعري.

والمبحث الثاني تحدثت فيه عن بعض الحروف، وقسَّمته على ستة مطالب، تحدثت في المطلب الأول عن نماذج من الحروف المصدرية، والثاني عن نماذج من الحروف الجارة، والثالث عن نماذج من حروف الوصْل، والرابع عن نماذج من حروف الحال، والخامس عن نماذج من الحروف الناسخة، والمطلب الأخير تحدثت فيه عن نماذج من حروف متفرقة، وقد اقتصرت خشية الإطالة على خمسة عشر حرفًا.

ويعتمد منهج البحث على عرض رأي النحاة في المسألة، ثم ذكر آيات القرآن التي تثبت المسألة ومناقشتها، وإن كانت الآيات كثيرة اكتفيت بذكر بعضها.

وختمتُ البحث بعرض النتائج التي توصل إليها.

المبحث الأول: موقف النحاة من الشاهد القرآني

أَوْلَى النحاة الشاهد الشعري كلَّ الاهتمام، واعتمدوا عليه في التقعيد النحوي؛ فكان هو الغالب على ما عداه في مجال الاستشهاد، والروايات في اهتمامهم به كثيرة، وشواهد الشعر في كتبهم شاهدة على ذلك، فلو قِيسَ استشهادهم بالقرآن باستشهادهم بالشعر لوجدنا التفاوت بينهما بيِّنًا.

ورغم أن للشعر تراكيبه الخاصة، وصيغًا لا تكون في غيره، ورغم أن ثمة فرقًا بين أسلوب الشعر وأسلوب النثر فإن الشعر قد استبدَّ بجهد النحاة، فركنوا إليه، وجعلوه معتمدهم الأول في التقعيد، لكن الشعر الذي اعتمدوا عليه لم يسعفهم في بعض الأحيان، إذ جاءهم بظواهر وأساليب خالفت ما ذهبوا إليه، فحكموا على بعضها بالضرورة، وحكموا على بعضها الآخر بالشذوذ، ووجوب الوقوف فيه على السماع[١].

لقد اعتمد النحاة على الشعر، واتخذوه دون غيره مصدرًا رئيسًا للاستشهاد مع ما ينتابه من ضرورات واختلاف في الرواية، ومع إقرارهم أن "الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرًا ما تُحرَّف فيه الكلم عن أبنيته، وتُحَال فيه المُثُل عن أوضاع صيغِها لأجله"[٢]، فضلاً عن أن جانبًا مما في هذا الشعر يرجع إلى لهجات وقبائل معينة.

ورغم أن القرآن يطلُّ بوجهه في معظم مسائل النحو، وأنه ضَمِن بقاء العربية الفصيحة محتفظة بخواصها النحوية والإعرابية والصوتية، وبنزوله اكتسبت العربية ألفاظًا جديدة، وأضاف لها محاور دلالية جديدة، وساعد على نشر اللغة العربية خارج جزيرة العرب، وأن السماح للعرب بقراءة القرآن بلهجاتهم أدى لحفظ هذه اللهجات، رغم ذلك كله لم يعتمد النحاة على النص القرآني في وضع قواعد النحو وأصوله، بل اعتمدوا كثيرًا على الشعر رغم ما فيه من تصحيف، وتحريف، وإقواء، واختلاف في الرواية.

وقد اختلفت آراء الباحثين حول موقف النحاة من الاستشهاد بالقرآن، فمنهم مدافع عنهم، ومنهم مهاجم لهم، لكن كان أول المدافعين من النحاة أنفسهم، وهو

---

(١) انظر: من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٣٢٦

(٢) الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد على النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م وما بعدها، ١٨٨/٣

أبو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) شارح ألفية ابن مالك، فقد عاب عليه تعويله على ما ورد في القرآن الكريم، والاستشهاد به. قال: "ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن، ظاهرها جواز ما يمنعه النحويون، فيعوِّل عليها في الجواز ومخالفة الأئمة...ومثل ذلك ليس بإنصاف؛ فإن القرآن الكريم قد يأتي بما لا يُقاس مثله، وإن كان فصيحًا وموجَّهًا في القياس لقلّته"(٣). كما يرى أبو إسحاق أنه ليس كل ما تكلم به العرب يُقاس عليه، وأن من لم يطّلع على مقاصد النحويين من قولهم: شاذ، أو: لا يُقاس عليه، أو: بعيد في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك، ضعيفٌ في نفسه أو غير فصيح، وقد يقع مثل ذلك في القرآن، كما يرى أن من يعترض على ذلك أوْلَى بأن يُشنَّع عليه، ويُمال نحوه بالتجهيل والتقبيح(٤).

وذكر الدكتور محمد حسن عواد أن كتب النحاة المتقدمين غنية بالآيات القرآنية والشعر والنثر والأمثال والأحاديث النبوية، وأن النحاة قد عدُّوا القرآن أهم ما يقيمون عليه قواعدهم، وأن منهجهم اقتضى خروج بعض الآي على قواعدهم وهذا صحيح، وأنهم قد هدروا أيضًا جانبًا من كلام العرب من شعر ونثر وأمثال، وأن القرآن كان على رأس ما يُحتجُّ به(٥).

أما الدكتور محمد رباع فقد حاول الاستئناس بما في القرآن من ناسخ ومنسوخ، فذهب إلى أن في القرآن أيضًا ناسخًا ومنسوخًا على مستوى اللغة، وأن بعض تراكيبه

---

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين وآخرين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ٤٥٦/٣

(٤) المصدر السابق ٤٥٦/٣

(٥) انظر: قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني، محمد حسن عواد، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد ١/أ، ١٤٣٢-٢٠١١م، ص١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٩

التي تبدو مخالفة لأصول العربية لا يجوز القياس عليها، أو أن القياس عليها أمر غير مستحسن[٦].

وذهب الأستاذ كعواش عزيز إلى أن نصيب القرآن من درسهم كان أكبر من نصيب الشعر والنثر[٧].

وذكر الدكتور عبد العال سالم مكرم أن "القرآن الكريم قامت على أساسه قواعد وبُنِيَتْ على نهجه أصول سواء أكان ذلك معه شواهد أخرى تدعم هذه القواعد أم لم تكن، وسواء أكانت هذه الأصول تتفق مع أصول النحاة أم لا تتفق، وذلك لأن القرآن الكريم أغنى قواعد النحو، وزاد من قيمتها، وأمدَّها بأمتن القواعد وأحسن الأساليب"[٨]. وأن "النحاة أنفسهم كانوا يؤمنون بهذا الاتجاه، ويعتقدون أن الشعر دون القرآن في موطن الاستشهاد، وفي مجال بناء القاعدة"[٩].

أمَّا الذين هاجموا موقف النحاة فمنهم الدكتور محمد عيد، فقد ذهب إلى أن النحاة قدَّموا الشعر، ولم يلتفتوا إلى القرآن إلا عَرَضًا، فلم يستخدموه في دراسة مسائل النحو، ولم يُوْلُوْه ما هو حقيق به في الاستشهاد[١٠]، وذكر أن هذا الانصراف

---

(٦) انظر: أحكام النحاة ولغة القرآن، أجواز وعدم جواز أم تميُّز وإعجاز؟، محمد رباع، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثامن، تشرين أول ، ٢٠٠٦م، ص٣٦٤، ٣٦٧

(٧) انظر: نظرية النحو القرآني بين الدلالة اللغوية والدلالة الدينية، كعواش عزيز، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، يونيه ٢٠٠٩م، ص١

(٨) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، ط٢، مؤسسة علي جراح الصباح، ١٩٧٨م، ص٣٠٦

(٩) المصدر السابق ص٣٣٠

(١٠) انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، د. محمد عيد، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م، ص٨٥-٨٦

عن القرآن يرجع إلى التحرز الديني، إذ نظر القدماء إلى نصوص القرآن نظرة تقديس وتنزيه فانصرفوا عنه في الدراسة والاستدلال[١١].

وذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن النحاة تناقلوا الشواهد الشعرية جيلاً بعد جيل، ونزَّلوها منزلة مقدَّسة، وتناولوها بالشرح والتحليل، وأن الشعر لم يسعفهم إلا في بعض الأحيان، ولذا حكموا على بعضه بالضرورة الشعرية[١٢].

ورأى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أنّ في الأمر تعصُّبًا، وتساءل: "أيُّ الأمرين أولى بالتعصُّب النحو أم القرآن؟"[١٣].

و ذهب أحمد عبد الستار الجواري إلى أنه كان ينبغي أن يكون القرآن الكريم وتراكيبه وأساليبه الأصلَ الذي يستأهل أن تقوم عليه دراسة التراكيب والأساليب العربية[١٤]. وأنه كان خليقًا بمن وضعوا النحو وأسَّسوا قواعده أن تكون المادة القرآنية أهم ما يقيمون عليه تلك القواعد، ويستندون إليه في وضع النحو؛ لأن أسلوب القرآن وتركيبه مبرَّأ من الضرورات والشواذ التي حفل بها الشعر، وامتلأ بها غريب اللغة الذي استندوا إليه بلا اعتدال ولا قصدٍ[١٥].

هذه بعض آراء الذين دافعوا عن النحاة والذين هاجموهم، وبعض هذه الآراء لا يخلو من مبالغة، وبعضها وصل إلى حدِّ التعصُّب، وآخر فيه نظر، فعَيْبُ الشاطبي على ابن مالك مردود عليه؛ فكثير ممَّا ورد في القرآن ليس على اللفظة الواحدة، بل

---

(١١) المصدر السابق ص١٠٦-١٠٧

(١٢) انظر: من أسرار اللغة ص٣٢٦

(١٣) نظرية النحو القرآني، د/ أحمد مكي الأنصاري، ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤٠٥هـ، ص٢٣

(١٤) انظر: نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م، ص٦

(١٥) المصدر السابق ص٨-٩

تجاوزت شواهده العشرة في كثير من المسائل، واقتربت من العشرين في بعضها، ورغم ذلك ردَّها بعض النحاة، وحتى لو كانت لفظة واحدة فهي أولى بالقياس عليها. كما أن ظاهر كلامه أن مخالفة الأئمة مقدَّمة على مخالفة ما جاء في القرآن، ثم كيف يأتي القرآن بما لا يقاس مثله وهو الذي أُنزِل ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[الشعراء: ١٩٥]؟ وكيف لا يقاس مثله - رغم كونه فصيحًا وموجَّهًا في القياس - لقلَّته، وقد قاس النحاة أنفسهم على الشاهد الواحد من الشعر؟.

أمَّا القول بأن النحاة عدُّوا القرآن أهمَّ ما يقيمون عليه قواعدهم، فليس صحيحًا؛ لأن للنحاة موقفًا غريبًا من الاستشهاد بالقرآن، فقد منعوا أشياء وردت في القرآن، ووصفوا بعض ما جاء فيه بالقلَّة، أو الضعف، أو الشذوذ، وحملوا بعض ما فيه على الضرورة، وفضَّلوا الاستشهاد بما ورد في كلام العرب على الاستشهاد بما ورد في القرآن، فلم يكن القرآن على رأس ما يُحتَجُّ به، وأنههم لو كانوا يعتقدون أن الشعر دون القرآن في موطن الاستشهاد، وفي مجال بناء القاعدة لَمَا قدموا الشعر على القرآن في الاستشهاد، ولَمَا كانت الشواهد القرآنية أقلَّ في كتبهم من شواهد الشعر. والقول بأن نصيب القرآن من درسهم أكبر من نصيب الشعر والنثر - مغالطة؛ لأن كتبهم تنبِّئ بعكس ذلك. وكيف يُسوَّى بين القرآن وكلام العرب في هدْرِ بعضه؟ والاحتجاج بالحديث -كما هو معلوم - كان في عصور متأخرة.

وأما محاولة الاستئناس بما في القرآن من ناسخ ومنسوخ، فمردود بأن الناسخ والمنسوخ في اللغة سواء، كما أن القرآن ليس فيه ما يخالف أصول العربية إلا ما عدَّه النحاة كذلك، وهذا من خطئهم.

ولو كان التحرز الديني هو السبب في انصرافهم عن القرآن، لَمَا سلكوا مسلكهم في تأويل بعض آياته، وتخريج بعضٍ آخرَ على الشذوذ أو الضرورة.

لقد كان النحاة أكثر ميلاً لِمَا قرَّروه من تقديم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني، فإذا واجههم ما يخالفه مضوا على ما هم عليه، وعمدوا إلى التأويل؛ فكان التأويل عندهم منفذًا لعدم تقبُّل ما يمثله القرآن من بعض الظواهر، وأصبح النص القرآني أرضًا خصبة للتقديرات والتأويلات والافتراضات. ومن ذلك ما قرَّروه في قواعدهم من أن (رُبَّ) مختصة بالدخول على الماضي، واستشهدوا على ذلك بشواهد من الشعر، ولَّما جاءهم قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] تمسكوا بما قرَّروه، ولم يضعوا الشاهد القرآني في رتبة الشاهد الشعري، فيجيزوا الأمرين لدخولها على الماضي في الشعر، وعلى المضارع في القرآن. فكان بعض النحاة - خصوصًا البصريين - يتبعون التأويلات البعيدة، يؤوِّلون ويُخرِّجون، فيُبعِدون، وحملوا الشاهد القرآني على غير ظاهره؛ لأنه لا يتفق وأصولهم.

وأجرى النحاة الشعر الذي هو باب الضرورات على القرآن الذي ليس موضع الضرورات. ومثال ذلك ما ذكره سيبويه في كتابه في (هذا باب ما يحتمل الشعر)[١٦]، حيث أورد فيه كثيرًا من الشواهد التي تدخل في باب الضرورة، وجعل منها قول الأعشى:

وأخُو الغَوانِ متى يشأْ يَصْرِمْنَهُ ويَعُدْنَ أعداءً بُعَيْدَ وِدادِ

وجعل حذف الياء من (الغوانِ) – وهو اسم منقوص مقترن بـ(ال)- من باب الضرورة، وهذا قد جاء مثله الكثير في القرآن، منه قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[البقرة: ١٨٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِۖ وَمَن يُضۡلِلۡ فَلَن تَجِدَ لَهُمۡ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ﴾ [الإسراء: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَمِعۡ يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ﴾

(١٦) انظر: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ٢٦/١ وما بعدها

[ق: ٤١]. وهذا يدل على أن حذف الياء من الاسم المنقوص ليس خاصًّا بالشعر، وإنما هو موجود في أفصح الكلام القرآن الكريم، ومردُّ هذا الحذف الخفة أو التخفيف، وهي ظاهرة موجودة في اللسان العربي(١٧).

إننا إذا نظرنا إلى كتب النحو الأولى ألفينا فيها جُمَلاً مصطنعة أجاز النحاة وضع بعض القواعد على أساسها، رغم أنها – بشهادة بعضهم - لا شاهد لها من كلام العرب. يقول سيبويه: "وأمَّا قول النحويين: قد أعطاهُوك وأعطاهُوني فإنما هو شيء قاسوه، لم تكلَّم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكُلِّم به كان هيِّنًا"(١٨). ولا ندري كيف يُقاس على مثل ذلك، وتُتَّخَذ منه القواعد النحوية، ولا يُقاس على ما جاء في القرآن الكريم؟.

إنه لَمِن العجيب أن حكَّم النحاة قواعدهم وأصولهم في النص القرآني، فحكَموا على بعض مواضعه بالخروج عن نحو العربية، ووسموها بالشذوذ والضعف، ولجأ بعضهم إلى التأويل، كي يردُّوها إلى ما قعَّدوه، وأغفلوا ما ورد به السماع في القرآن، ومالوا إلى المنع بالقياس، ورفضوا القياس على بعض ظواهره اللغوية. ولو أنهم سلَّموا للقرآن بما سلَّموا للمرويِّ من كلام العرب لما كان منهم ما كان.

للنحاة قوانين وقواعد كثيرة لم يحتكموا فيها إلى القرآن؛ فمنعوا أساليب كثيرة جاء نظيرها في القرآن، بل إن بعضهم يجزم بأن القرآن خلا من بعض الأساليب من دون أن يستقري أساليبه، وجاءت في بعض كتب النحو مسائل من غير استشهاد لها بالقرآن مع كثرة هذه الشواهد فيه.

---

(١٧) انظر: دفاع عن كتاب الله (القرآن...والضرورة الشعرية)، أحمد مكي الأنصاري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد العشرون، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ص٨

(١٨) الكتاب ٣٦٤/٢

وحرص النحاة في بعض المواضع على أن يعضدوا الشاهد القرآني بشاهد شعري، وأن يجدوا للشاهد القرآني ظهيرًا من الشاهد الشعري إذا جاء منفردًا؛ فإن لم يجدوا حكموا عليه بالشذوذ وحملوا ما فيه على الضرورة، أو جعلوه مخالفًا للقياس، وكانوا ينظرون إلى الشواهد من القرآن نظرتهم إلى الشواهد الأخرى، ويجرون عليها ما يجرونه على كلام الناس، فيقبلون منها ويمنعون، ويجعلون منه المطَّرد، والشاذ، والنادر، بل إن منهم من كان يرى حين ينظر في بعض هذه الشواهد أنها لو جاءت على غير ذلك لكانت أجود، أو أحسن، أو أقيس.

والغريب أن الحكم النحوي في القرآن قد يكون في آيات كثيرة، ورغم ذلك لا يلتفت إليه النحاة، ومنهم من ينكره وينصرف عنه، في الوقت الذي نرى بعضهم يتبع الشاذ، والغريب، والنادر من شواهد الشعر، ودون أن يمتد هذا الاهتمام إلى ما في القرآن من أحكام وأساليب جرت على غير ما قرَّروه، بل إن منهم من منع القياس على أمور وردت في القرآن مخالِفةً لِمَا استقر عندهم.

لقد كان النحاة يرجِّحون بين يدي القرآن ما خالفه من كلام العرب، فجعلوا الشاهد الشعري هو الأصل الذي يُرجَع إليه لتقرير ما يُقبَل وما لا يُقبَل، وما يوافق القياس وما لا يوافقه، وما يكثر وما يقلُّ، فلا نلمح عند كثير منهم أن الشاهد القرآني هو الأَولى والأجدر بالتقديم، والأخذ به. وإذا كان النحاة قد قَبِلوا الشاهد الشعري الخارج عمَّا قرَّروه، فإنَّا نجد منهم عدم تقبُّل لِمَا تمثله بعض الشواهد القرآنية المخالفة، فقد كان همُّهم التوافق بين الحكم الذي وضعوه وبين الشاهد القرآني، رغم إقرارهم بأن السماع هو المرجع الذي تُستمَدُّ منه الأحكام، بل إنه أرجح من القياس عند بعضهم. وعلى الرغم من أن القرآن الكريم هو السماع الأعلى فإنهم لم يدَعوا ما

انتهوا إليه من أقيستهم حين يواجهها ما يخالفها من القرآن، بل أبعدوا الشاهد القرآني بالتأويل، أو عدُّوه شاذًّا، أو نادرًا، أو ضرورة.

إنَّ إثبات أية قضية أو قاعدة نحوية يكفي فيه آية واحدة، فما بالنا والأمر قد يقارب العشرين، فكان على النحاة أن يقرُّوا بأن القرآن كلَّه مقيس عليه، ويرصدوا ظواهره النحوية واللغوية، فيصفوها، ويضعوا لها القواعد التي تُستخلَص من صورتها، وما كان لهم أن يتجاوزوا ذلك إلى الحكم على تلك الظواهر، لاسيما إذا كان هذا الحكم خاضعًا لأقيستهم التي استنبطوها من كلام العرب، كما كان عليهم أن يتحاشَوا الحكم على بعض ما في القرآن بأنه لا يُقاس عليه، أو أنه مخالف للقياس الجاري على اللغة التي نزل بها.

لا ريب أن ردَّ النحاة بعض ما جاء في القرآن أو جعله مخالفًا لأقيستهم، أو جعلَه نادرًا، أو إجراءه مجرى الضرورة يعدُّ مأخذًا عليهم وعلى منهجهم، وقد أقر النحاة أنفسهم بأن ما كان لغةً لقبيلة قِيسَ عليه، وعليه ينبغي أن نقول: إن ما كان قرآناً قِيسَ عليه.

وكان ينبغي على النحاة أن يجعلوا القرآن المورد الأول لاستقراء الأحكام النحوية، وأن يحكموا على اللغة بما ورد في القرآن، لكن الذي حدث عكس ذلك؛ إذ حكموا على القرآن بما تهيَّأ لهم من أقيستهم، وما استخلصوه من شواهدهم، فإذا خالف ما في القرآن مثيلَه في كلام العرب فالأولى والأجدر الأخذ بما جاء في القرآن، أو تقبُّل الأمرين كليهما؛ لأن الشاهد الشعري لا يدنو من رتبة الشاهد القرآني، فلا يُحكَم على ما ورد في القرآن بشاهد شعر، وإذا وُجِد في مسألة من مسائل اللغة مذهبان أحدهما يوافق النص القرآني، والآخر يعارضه فالأَوْلَى الأخذ بما يوافق القرآن.

وإذا كان ابن جني قد قال: "واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيءٍ ما سمعتَ العرب قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخرَ على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"(١٩) فلنا أن نقول: إذا كان القياس النحوي يخالف ما عليه القرآن فدع القياس النحوي إلى ما عليه نصُّ القرآن.

وعلى الرغم من ذلك كلِّه قدَّم نحاة متأخرون – وإن كانوا قليلاً - الشاهد القرآني على الشاهد الشعري، وأَوْلَوْهُ عناية خاصة، ومن هؤلاء ابن هشام وابن مالك، كانت شواهدهم من القرآن إزاء شواهدهم من الشعر، وإن لم يسعفهما الشاهد القرآني جاءوا من شعر العرب بالشواهد الفصيحة الموثوقة.

المبحث الثاني: حروف المعاني بين النحاة والقرآن

لَّما أقام النحاة أسس قياسهم النحوي وجدوا في القرآن ما يخالف هذا القياس، فحكموا على ظواهر إعرابية وتراكيب أسلوبية بأنها مخالفة لهذا القياس، ومنعوا أشياء هي في القرآن، ووصفوا بعض ما فيه بالقلّة، أو الندرة، أو الشذوذ، أو الضرورة، وأقرُّوا أشياء خلاف ما هي عليه في القرآن.

وجاءت ظواهر معينة في القرآن بوجهين مختلفين، فقبل النحاة منها وجهًا، وردُّوا الآخر، والقرآن حقيق بأن يكون الحاكم على اللغة والمحتَكَم إليه إذا ورد فيها ما يخالفه، غير أن هذا لم يكن موقف النحاة؛ فقد منعوا أحكامًا وردت فيه، مائلين في ذلك إلى أقيستهم، وما ترجَّح لديهم من شواهد شعرية. ويظهر هذا الأمر واضحًا جليًّا من خلال حديثهم عن الحروف، وهو ما أعالجه في الصفحات التالية:

---

(١٩) الخصائص ٢/١٢٥

المطلب الأول: حروف مصدرية

١- ((لو) المصدرية):

منع جمهور النحاة أن تكون (لو) مصدرية [٢٠]. قالوا: لا تجيء (لو) حرفًا مصدريًّا، إنما تلازم التعليق دائمًا.

واستدلوا على ذلك بأمرين:

أحدهما: - عدم دخول حرف الجر عليها، فلا يقال: عجبتُ من لو قمتَ.

---

(٢٠) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٠١هـ-١٩٩٠م، ٢٢٩/١، ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م، ٩٩٢/٢، البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ٤٨٢/١، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م وما بعدها،١٥٦/٣، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م وما بعدها، ٢٦٩/٤، الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص٢٨٨، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٤٠٥/٣، المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ،١٩٨٠م وما بعدها، ١٧٣/١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م،٣٤/٤، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١١، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ٢٧٩/١

الثاني: - أنها قد تدخل على (أنَّ) وكلاهما حرف مصدري، ولا يباشر حرف مصدري حرفًا مصدريًّا إلا قليلاً.

وقد جاءت (لو) مصدرية بعد فعل الود في اثنتي عشرة آية، هي: قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[البقرة:٩٦]، وقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾[البقرة:١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾[النساء:١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾[النساء:٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾[النساء:٨٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾[آل عمران:٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَدَّت طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ﴾[آل عمران:٦٩]، وقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[الحجر:٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾[الأحزاب٢٠]، وقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[القلم:٩]، وقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾[المعارج:١١]، وقوله تعالى: ﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[الممتحنة:٢].

وتأوَّل جمهور النحويين الآيات السابقة على أن (لو) فيها على أصلها من أنها حرف لِمَا سيقع لوقوع غيره، ومفعول الودادة محذوف لدلالة (لو) عليه، وجواب

(لو) محذوف لدلالة الفعل عليه[٢١].وهي عند أبي البقاء[٢٢] في كل ذلك مصدرية، وجعلها الزمخشري[٢٣] في الآية الأولى للتمني.

وثمة آية أخرى احتملت فيها (لو) أن تكون مصدرية من غير أن تقع بعد فعل الود، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٩].

والصحيح أن (لو) في الآيات السابقة مصدرية وليست التي يمتنع بها الشيء لامتناع غيره؛ وذلك لأمور:

الأول - أن هذه يلزمها المستقبل، والأخرى معناها الماضي، كما أن الفعل (يود) يتعدى إلى مفعول واحد، وليس مما يُعلَّق عن العمل؛ فلزم أن تكون (لو) في الآيات بمعنى (أنْ)[٢٤].

الثاني - أن (لو) توافق (أنْ) في المعنى، وفي سَبْكها مع الفعل بمصدر، وفي بقاء الماضي على مضيِّه، وتخليص المضارع للاستقبال، وأنه يطلبهما العامل.

---

(٢١) انظر: البحر المحيط ٤٨٢/١، ٥١٨، ٤٤٧/٢-٤٤٨، ٥١٣، ٢٦٣/٣، ٣٢٧، ٤٣٢/٥، ٣٠٣/٨-٣٠٤، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م وما بعدها، ١٣/٢، ٦٦، ٢٤٤/٣، ٦٨٥، ٦٢/٤، ١٤٠/٧، ٣٠٢/٨

(٢٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م، ٩٦/١، ١٢٤٠/٢

(٢٣) انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرَين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ٣٠٠/١

(٢٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٦/١

الثالث -أن قوله تعالى: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ [البقرة: ٢٦٦] وقعت فيه (أن) المصدرية بعد فعل الود؛ فدلَّ ذلك على أن (لو) إن وقعت في هذا الموقع فهي مصدرية.

الرابع - أن الحديث الشريف: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى، لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا» ورد بهذه الرواية[٢٥]، وبرواية: «لَوَدِدْنَا أَنَّهُ كَانَ صَبَرَ حَتَّى يَقُصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَخْبَارِهِمَا»[٢٦]؛ فدلَّ ذلك على أن (لو) مصدرية؛ لأنها وقعت موقع (أنَّ).

الخامس: - أن ما خرَّج عليه الجمهور الآيات السابقة على حذف مفعول الود وجواب (لو) لا يخفى ما فيه من تكلُّف؛ لأنه يجتمع فيه حذفان؛ فيكون فعل بلا معمول، و(لو) بلا جواب.

السادس - أن مباشرة (لو) لـ(أنَّ) - وكلاهما حرف مصدري - وردت في آيتين، ويمكن تخريجهما على ما جعله المانعون أنفسهم قليلاً.

السابع - أن السياق في الآيات وما ورد من شواهد أخرى يدل على مصدرية (لو)، وملازمة التعليق التي قال بها الجمهور غير واضحة في كثير من الآيات.

وقد أثبت مصدرية (لو) الفراء، والفارسي، والتبريزي، وأبو البقاء[٢٧]. قالوا: تكون (لو) مصدرية إذا صلح في موضعها (أنْ)، وأكثر وقوعها مصدرية بعد ما يدل

---

(٢٥) صحيح البخاري، ط١، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، ١/٣٥ ، باب ما يستحب للعالم إذا سئل، رقم ١٢٢

(٢٦) سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م، باب: (ومن سورة الكهف)، ٥/٣٠٩، رقم: ٣١٤٩.

(٢٧) انظر ما نسب إلى هؤلاء في: شرح التسهيل ١/٢٢٩، شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١/٣٠٢، الارتشاف ٢/٩٩٢، التذييل والتكميل ٣/١٥٦، توضيح المقاصد ٤/٢٦٩، الجنى الداني ص٢٨٨، المغني ٣/٤٠٥، المساعد ١/١٧٣، شرح الأشموني ٤/٣٤، الهمع ١/٢٧٩ .

على تمنٍّ، وقد تكون غير مسبوقة به، وخرَّجوا ما سبق من الآيات على أن (لو) فيها مصدرية. وبهذا قال بعض المتأخرين[٢٨].

٢- ((ما) المصدرية تُوصَل بالجملة الاسمية):

مذهب سيبويه[٢٩]، والجمهور[٣٠] أن (ما) المصدرية لا تُوصَل بالجملة الاسمية، بل توصل بفعل متصرف غير أمر، والأكثر كونه ماضيًا.

وقد وُصِلت (ما) المصدرية بالجملة الاسمية في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾[الأعراف: ١٣٨].

لكن ذهب ابن الشجري[٣١]، والأنباري[٣٢] إلى أن (ما) في الآية موصولة اسمية، وجعلها الزمخشري[٣٣] كافة، وجوَّز العكبري[٣٤] أن تكون (ما) مصدرية، أو موصولة، أو كافة. وهي عند غيره[٣٥] موصولة حرفية.

---

(٢٨) انظر: شرح التسهيل ١/٢٢٨-٢٢٩، ٤/٩٤، شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، ٤/٤٤٢،٣٣، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإربلي، صنعة: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ -١٩٩١م، ص١٩١، ٢٦٧، توضيح المقاصد ١/٢٠٦، ٤/٢٦٩، الجنى الداني ص٢٨٧-٢٨٨، المغني ٣/٤٠٣، المساعد ١/١٧٣

(٢٩) انظر: الكتاب٢/٣٥٠، ٣/١٥٦

(٣٠) انظر: المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م،٤/٤٢٧، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م،٢/٢٣٥، الارتشاف ٢/٩٩٥، البحر المحيط ١/١٩٩، الجنى الداني ص٣٢٢، الدر المصون ٥/٤٤٢، المغني ٣/١٢، ٤/٨٧ .

(٣١) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٣٥

(٣٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ١/٣٧٣

(٣٣) انظر: الكشاف ٢/٤٩٩

(٣٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٥٩٢-٥٩٣

فمن قال بأنها موصولة حرفية جعلها داخلة على فعل، والمعنى: كما ثبت لهم آلهة، فحُذِفت صلتها وبقي معمولها، وجعل (آلهة) فاعلاً لـ(ثبت) المحذوفة، ومن جعلها موصولة اسمية جعل (لهم) صلتها، والضمير العائد عليها مستكن في المجرور، والتقدير: كالذي لهم، و(آلهة) بدل من ذلك الضمير المستكن.

والصحيح أن (ما) في الآية ليست كافة، ولا موصولة اسمية؛ لِمَا في ذلك من التأويل، والتكلُّف، والحذف، والأسلم أن تكون مصدرية وُصِلت بالجملة الاسمية.

وقد جوَّز قوم منهم السيرافي[٣٦]، والأعلم[٣٧]، وابن خروف[٣٨]، وَصْلَ (ما) بجملة اسمية، وتبعهم كثير من المتأخرين[٣٩]، ومنهم من جعل ذلك قليلاً. قال الرضي: "وصِلَةُ (ما) المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، وجوَّز غيره أن تكون اسمية أيضًا، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلاً"[٤٠].

---

(٣٥) انظر: البحر المحيط ٣٧٧/٤

(٣٦) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م وما بعدها، ٧٩/١

(٣٧) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير سلطان، ط١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ١٠٠/١

(٣٨) انظر: الارتشاف ٩٩٥/٢، الهمع ٢٨١/١

(٣٩) انظر: المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: د.شعبان عبد الوهاب محمد، ط١، أم القرى للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م، ص٥٢، شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ١٠٨/٨، المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٢، ١٩٧٢هـ، ٦٠/١، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، ص٣٨، شرح التسهيل ٣٨/١، شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١، شرح الرضي ٤٤١/٤، رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥-١٩٨٥ م، ص٣٨٠، توضيح المقاصد ٢٠٣/١، المساعد ١٧٣/١

(٤٠) شرح الرضي ٤٤١/٤

المطلب الثاني: حروف جارة

١- ((مِنْ) زائدة في الإيجاب):

اشترط جمهور البصريين[٤١] لزيادة (مِنْ) شرطين: أن يكون مجرورها نكرة، وأن يكون ما قبلها غير موجب، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقد جاءت (مِنْ) زائدة في الإيجاب في آيات من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] فـ(مِنْ) زائدة عند الأخفش[٤٢]، والفارسي[٤٣]، ومَنْ لم يقولوا بزيادتها اختلفوا في الفاعل، ولم يقولوا بحذفه؛ لأنه لا يحذف، فأضمروه، واختلفوا فيه، فالمعنى عند الزمخشري[٤٤]: جاءك بعض أنبائهم وقصصهم، وجعل بعضهم[٤٥] فاعل (جاءك) مضمرًا، والتقدير: ولقد جاءك نبأ أو أنباء. وعند ابن الأنباري[٤٦] يكون وصفًا لمصدر محذوف، والتقدير: ولقد جاءك مجيء من نبأ المرسلين، ويكون الفعل (جاءك) دالاً على المصدر المحذوف. وقال العكبري:

---

(٤١) انظر: الكتاب ٦٨/١، ٣١٥/٢، ٢٢٥/٤، المقتضب ٥٢/٤، ١٣٦-١٣٨، ٤٢٠، المقرب ١٩٨/١، رصف المباني ص٣٩١، الجنى الداني ص٣١٧، المغني ١٦/١-١٧، شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٨/٢-٩

(٤٢) انظر: معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ٢٩٨/١

(٤٣) انظر: البحر المحيط ١١٨/٤

(٤٤) انظر: الكشاف ٣٤١/٢

(٤٥) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٢٨٧/٢

(٤٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٠/١

"فاعل جاءك مُضمَر فيه. قيل: المضمر: المجيء، وقيل: المضمر: النبأ، ودلَّ عليه ذِكْرُ الرسل؛ لأن من ضرورة الرسول الرسالة وهي نَبَأ"(٤٧).

وقيل: الفاعل جلاء أو بيان، والتقدير: ولقد جاء هو من نبأ المرسلين، أي نبأ وبيان، فيكون الفاعل مضمرًا يُفسَّر بنبأ وبيان، وقيل: الفاعل مضمر تقديره هو، ويدل على ما دلَّ عليه المعنى من الجملة السابقة، أي: لقد جاءك هذا الخبر من تكذيب أتباع الرسل للرسل والصبر والإيذاء إلى أن نُصِروا، وأن هذا الإخبار هو بعض نبأ المرسلين الذين يتأسى بهم(٤٨).

ويلاحظ أن بعضهم حمل الآية على وجه ضعيف في العربية فرارًا من القول بزيادة (مِنْ)، فالقول بأن التقدير: ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين، فيه حذف موصوفٍ، وهذا ضعيف في العربية؛ لكون الصفة غير مفردة، وموصوف الصفة غير المفردة لا يطَّرد حذفه إلا إذا كان بعضَ اسمٍ مجرور بـ(مِن) أو (في)؛ ولهذا لا ينبغي أن تُحمَل عليه الآية.

والصحيح أن تكون (مِنْ) زائدة خروجًا من هذه التأويلات، ومن حَمْل الآية على وجه ضعيف.

وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ [الحج: ٢٣، فاطر: ٣٣]: وهذه الآية ممَّا يؤكد زيادة (مِنْ) في الإيجاب إذ الظاهر أن (لؤلؤاً) معطوف على محل أساور المجرور بمن الزائدة، وهي لا تدل على معنىً إلا التوكيد، مع سلامة السياق عند حذفها. ودليل زيادتها هنا قوله تعالى: ﴿وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ٢١]، فقد تعدَّى الفعل إلى مفعوله الثاني (أساور) من غير حرف الجر.

---

(٤٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٤٩٢

(٤٨) انظر: البحر المحيط ٤/١١٨

وقوله تعالى: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾[البقرة: ٢٦٦]: (مِنْ) زائدة عند الأخفش، والتقدير: له فيها كل الثمرات، على إرادة التكثير بلفظ العموم، لا أن العموم مراد. وردَّ العكبري[٤٩] كونها زائدة، وجعل في الكلام حذفًا للموصوف، وهذا منه على مذهب جمهور البصريين، فقد خرَّجوا الآية على حذف مبتدأ، وتقديره له فيها رزقٌ أو ثمراتٌ من كل الثمرات. وحذْفُ الموصوفِ ضعيف في العربية كما سبق ؛ ولهذا لا ينبغي أن تُحمَل عليه الآية ؛ فصحَّ كون (مِنْ) زائدة ؛ ولأنه لا يحتاج إلى تأويل، وما لا يحتاج إلى التأويل خير ممَّا يحتاج إليه.

وقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ ٱلْعُيُونِ﴾[يس: ٣٤]: قال العكبري: "(مِنْ) على قول الأخفش زائدة، وعلى قول غيره المفعول محذوف، أي من العيون ما ينتفعون به"[٥٠]. وهذا مردود ؛ لأن كلَّ العيون نافعة، وأن تفجيرها ورد في القرآن في النّعم، كما أنها جاءت مقترنة بالجنات في بضع آيات من القرآن ؛ فدلَّ ذلك على أنها كلها نافعة، فلا يستوي القول هنا بأنها للتبعيض ؛ لاستمرار تفجير العيون في كلِّ زمان.

وقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[الأحقاف: ٣١، نوح: ٤]: ذهب الكسائي[٥١]، والأخفش[٥٢] إلى أن (مِنْ) زائدة للتوكيد، والمعنى: يغفر لكم ذنوبكم، وهي عند الزمخشري[٥٣] وأبي حيان[٥٤] للتبعيض ؛ لأن من الذنوب ما لا يُغفر بالإيمان كذنوب المظالم ونحوها. والصحيح أنها زائدة ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ

---

(٤٩) التبيان في إعراب القرآن ٢١٧/١

(٥٠) التبيان في إعراب القرآن ١٠٨٢/٢

(٥١) انظر: معاني القرآن، للكسائي، أعاد بناءه وقدَّم له: د. عيسى شحاتة عيسى، دار قباء القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٣٣

(٥٢) انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ٤٢٣/٤

(٥٣) انظر: الكشاف ٥١٢/٥

(٥٤) انظر: البحر المحيط ٦٧/٨

جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، إذ يجب حمل (مِنْ) في الآية على الزيادة لعدم التعارض، ولأنه لا يحصل كمال الترغيب في الإيمان إلا بغفران جميع الذنوب، كما أن الإسلام يَجُبُّ ما قبله؛ فتُغفَر الذنوب كلُّها[٥٥].

والآيات في ذلك كثيرة، لكننا نخلص ممَّا سبق إلى أن مَنْ لم يقل بزيادة (مِنْ) في بعض الآيات اضطُرَّ إلى التأويل كالقول بإضمار الفاعل، أو حذف المفعول، أو جعل (مِنْ) صفةً لموصوف محذوف، ولا يخفى ما في ذلك من التعسُّف، وتضييق الاستعمال اللغوي، فضلاً عمَّا في بعضه من أوجه الضعف في اللغة.

وبهذا يتبيَّن أن (مِنْ) جاءت زائدة في الإيجاب في مواضع في ردِّها أو تأويلها بُعْدٌ وتكلُّفٌ، وما كان للنحاة أن يغفلوا هذه الشواهد أو يتأولوها، بل كان عليهم القول بزيادتها في النفي والإيجاب، وبه يتَّضح أن مذهب الأخفش هو الأكثر ملاءمة للاستعمال اللغوي.

٢- ((مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية):

مذهب جمهور البصريين أن (مِنْ) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان؛ لأنها وُضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، و(مُذ) وُضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان. قال سيبويه: "وأمَّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن"[٥٦] وقال: "وأمَّا (مُذْ) فتكون ابتداءَ غاية الأيام والأحيان، كما كانت (مِنْ) فيما ذكرتُ لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها"[٥٧]. وهذا مذهب المبرد[٥٨] أيضًا. فإذا وقعت (مِنْ) في الكلام وهي تلي زمنًا قدَّروا مضمرًا يليق أن تجرَّه (مِنْ).

---

(٥٥) انظر: البرهان في علوم القرآن ٤/٤٢٣

(٥٦) الكتاب ٤/٢٢٤

(٥٧) المصدر السابق ٤/٢٢٦

(٥٨) انظر: المقتضب ٤/١٣٦-١٣٧، ونسب المتأخرون للمبرد أنه وافق الكوفيين في مجي (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية، وما في المقتضب خلاف ذلك.

وقد جاءت (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية صراحة في آيات منها قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

وقدَّر البصريون[٥٩] — وتبعهم ابن الأنباري[٦٠] - الآية الأولى على حذف مضاف، أي: من تأسيس أول يوم، فحُذِف المضاف. لكن ابن عطية[٦١] استحسن أن يُستَغنَى عن التقدير، وأن تكون (مِنْ) جارَّة للزمن؛ لأنها بمعنى البداءة، كأنه قال: من مبتدأ الأيام، وهذا كما يُقال: جئت من بعدك ومن قبلك، ولا يدل بهذين اللفظين إلا على الزمن.

وردَّ الرضي كون (مِنْ) في الآيتين للزمان، وجعلها فيهما بمعنى (في)، واحتجَّ بأن (مِنْ) في الظروف كثيرًا ما تقع بمعنى (في). ولو سلَّمنا له بما قال لوقعنا في نيابة حروف الجر عن بعضها، وهو ما يمنعه كثير من النحاة على رأسهم البصريون.

إن تأويل البصريين للآية على حذف مضاف حجةٌ عليهم لا لهم؛ لأن (تأسيس) — وإن كان مصدرًا - دالٌّ على الزمان؛ لأن المصدر يكتسب دلالة الزمان حين يُضاف إليه زمان.

وإذا كانت (مِنْ) داخلة على الزمان في قوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ فإنها كذلك في قوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، وفي الآيتين حجة قاطعة على استعمال (مِنْ) مع الزمان، ويمكن تخريج (مِنْ) في كثير من

---

(٥٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٦٠، البحر المحيط ٥/١٠٢-١٠٣

(٦٠) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٠٥

(٦١) المحرر الوجيز ٣/٨٣

آيات الذكر الحكيم على أنها لابتداء الغاية الزمانية[٦٢] ؛ ودليل ذلك ورود (قَبْل) و(بَعْد) في كثير من الآيات من دون (مِنْ).

إن اقتصار (مُذْ) على الزمان لا يلزم منه اقتصار (مِنْ) على المكان، فليس من الضروري أن يكون تناظرهما في ابتداء الغاية سببًا لتناظرهما فيما يدلان عليه، وقد يكون الحرفان متناظرينِ في الدلالة من جهة، وبينهما فرق من جهة أخرى، فيأتي أحدهما في موضع لا يأتي فيه الآخر.

وضعَّف العكبري[٦٣] تقدير البصريين في الآية الأولى ؛ لأن التأسيس المقدَّر فيها ليس بمكان حتى تكون (مِنْ) لابتداء غايته، واستدل على جواز دخولها على الزمان بما جاء في القرآن من دخولها على (قَبْل) التي يُراد بها الزمان، وهو كثير في القرآن وغيره.

ويعضِّد الآيات السابقة ما جاء في حديث عائشة -رضي الله عنها - : " ولَمْ يجلس عندي من يوم قيل فيَّ ما قيل"[٦٤]، وقول الرسول – صلى الله عليه وسلَّم - لفاطمة - رضي الله عنها - :"هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام"[٦٥].

وبهذا تبيَّن أن مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية هو الصحيح ؛ لوروده في القرآن الكريم، ولكثرته كثرةً تُسَوِّغُ القياس عليه، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد ؛ لما فيه

---

(٦٢) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، دار الحديث، القاهرة،١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ق١ ج٣ مج٣ ص٣٢١-٣٢٨

(٦٣) التبيان في إعراب القرآن ٦٦٠/٢

(٦٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، رقَّم كتبه وأبوابه: محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة دار الفيحاء، دمشق، (٢٦٩/٥-٢٧٢) ٥٢ –كتاب الشهادات ١٥- باب تعديل النساء بعضهن بعض ٢٦٦١

(٦٥) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط١ مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ٣١٣/٣ (١٣٢٤٦)

من تضييقِ واسعِ اللُّغة، فَلِمَ يبيح بعض النحويين: سرتُ من مكة إلى المدينة، ولا يبيحون: سرتُ من الصباح إلى المساء، وصمتُ من أول الشهر إلى آخره...، والزمان ممتدٌّ في كلٍّ منها، كما أن المكان ممتدٌّ في الأول؟ إنَّ منع ذلك وأشباهه تضييق للاستعمال اللغوي.

ومذهب الكوفيين(٦٦) أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان، ووافقهم الأخفش(٦٧)، وكثير من المتأخرين(٦٨).

٣- (دخول (رُبَّ) على الفعل المضارع):

ذهب جمهور النحاة(٦٩) إلى أنَّ من خصائص (رُبَّ) أَن تكون لِمَا مضى من الزَّمان، وأن الفعل الذي يعمل فيها يجب أَن يكون ماضيًا، ووجه ذلك أن ما مضى هو الذي تُعْلَم قِلَّتُه وكثرتُه، ويُحتمَل ذلك فيه، أما المستقبل فمجهول الحال، لا يُعلَم

---

(٦٦) انظر رأي البصريين والكوفيين في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لابن الأنباري، تحقيق: د. جوده مبروك محمد مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٣م. ص ٣١٥ [مسألة ٥٦]، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد ، ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م، ٤٨٨/١، شرح التسهيل ١٣٠/٣-١٣١، شرح الرضي ٢٦٤/٤، الارتشاف ١٧١٨/٤، توضيح المقاصد ٢٠١/٢، المساعد ٢٤٦/٢، شرح التصريح٢/ ٨

(٦٧) انظر: شرح المفصل ٨ /١١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٧، المساعد ٢٤٦/٢، شرح التصريح ٨/٢

(٦٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٧٩٦/٢، ٧٩٧، شرح الرضي ٢٦٤/٤، الارتشاف ١٧١٨/٤، توضيح المقاصد ٢٠١/٢-٢٠٢، المساعد ٢٤٦/٢، الهمع ٢/ ٣٧٦

(٦٩) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. ٤١٩/١، المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت ، ١٩٩٣م، ص٣٤١، المقدمة الجزولية ص١٢٦، شرح المفصل ٢٩/٨، المقرب ٢٠٠/١-٢٠١، شرح الرضي ٣٢٩/٢، الارتشاف ١٧٤٢/٤، الجنى الداني ص٤٥١، الهمع ١٨٤/٤

أكثير هو أم قليل[٧٠] ؛ ولذا ألزموها كون الفعل بعدها ماضيًا، ومنعوا دخولها على المضارع، واستشهدوا بقول الشاعر:

رُبَّمَا أَوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شَمَالاَتُ[٧١]

وقد جاءت (رُبَّ) متعلّقةً بالفعل المضارع في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢].

وقد تأول جمهور النحاة الآية، وتكلّفوا تخريجها على غير وجهها، فذهب الكسائي[٧٢] إلى أن (رُبَّ) دخلت هنا على المستقبل؛ لأن هذه الأفعال المستقبلة من كلام الله تعالى لَمَّا كانت صادقة حاصلة ولا بُدَّ جرت مجرى الماضي الواقع. وذهب الفراء[٧٣]، والزجاج[٧٤]، والنحاس[٧٥] قريبًا من مذهب الكسائي. أما الزمخشري[٧٦]

---

(٧٠) انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط١، دار البشير، عمان، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، ص٢٦٥

(٧١) من المديد، وقائله جذيمة الأبرش. انظر: الكتاب ٥١٨/٣، المقتضب ١٥/٣، الأصول ٤٥٣/٣، اللامات، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥-١٩٨٥م، ص١١١، المفصل ص٤٥٨، شرح الكافية الشافية ١٤٠٦/٣، توضيح المقاصد ١١٧٥/٣، المغني ٣٣٣/٢، شرح التصريح ٦٦٧/١، ٣٠٦/٢، الهمع ٢٣٠/٤، ٤٠١

(٧٢) انظر: معاني القرآن ص١٧٤

(٧٣) انظر: معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد على النجار وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م وما بعدها، ٨٢/٢

(٧٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ١٧٢/٣-١٧٣

(٧٥) انظر: معاني القرآن الكريم، للنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ٨/٤-٩

(٧٦) انظر: الكشاف ٣٩٦/٣

فقد أجاب عن سبب دخولها على المضارع بأن المترقب في إخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحقُّقه، فكأنه قيل: رُبَّما ودَّ.

والعجب من الزمخشري؛ فإنه ذهب إلى أن ودادة الكفار تكون عند الموت، أو يوم القيامة إذا عاينوا حال المسلمين، أي في المستقبل، لكنه أقرَّ النحاة على ما قالوه، وألزم نفسه به؛ فخَّرج الآية على أن إخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحقُّقه، وأن (يودُّ) بمعنى (ودَّ).

وذهب ابن الأنباري إلى أن (رُبَّ) لا تدخل إلا على الماضي، ونقل عن الزجاج حَمْلَه الكلام على إضمار (كان)، والتقدير: رُبَّما كان يودُّ الذين كفروا، لكنه اختار أن المضارع جاء بعد (رُبَّ) على سبيل الحكاية، وقال: "ومن ألطف ما قيل في هذا أن إخبار الحق - تعالى - لَمَّا كان متحقِّقًا لا شك في وجوده لتحقُّقه، نُزِّل المستقبل الذي لم يقع ولم يوجد منزلة الماضي الذي وقع ووُجِد"[٧٧].

وإن صحَّ ما نقله ابن الأنباري عن الزجاج فمعنى ذلك أن (رُبَّ) داخلة على ماضٍ، وإن دخلت على مضارع، والحقُّ أنَّ قوله ضعيف؛ فليس في الكلام ما يدل على دخول (كان) أو حذفها، وهذا ليس من مواضع إضمار (كان). وذهب العكبري[٧٨] إلى أن المستقبل وقع هنا بعد (رُبَّ) لكونه صِدْقًا قطعًا بمنزلة الماضي.

وذكر المُنتَجب الهمداني[٧٩] في سبب وقوع المستقبل بعد (رُبَّ) في الآية أربعة أوجه: الأول: أنه حكاية حالٍ آتية، والثاني: أنه على إضمار (كان)، والمعنى: رُبَّما كان يودُّ الذين كفروا، والثالث: أنه لَمَّا كان واقعًا لا محالة بصدق المخبر صار بمنزلة

---

(٧٧) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٦٣

(٧٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٧٦

(٧٩) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، تحقيق: د. فهمي حسن النمر، د. فؤاد علي مخيمر، ط١، دار الثقافة، الدوحة، ١٤١١هـ -١٩٩١م، ٣/١٨٤-١٨٥

الماضي المقطوع به في تحقُّقه، فكأنه قيل: رُبَّما ودَّ الذين كفروا، والرابع: أنه لَمَّا دخلت (ما) على (رُبَّ) صارت بدخولها عليها وقد تغيَّرت عمَّا كانت عليه؛ فوقع بعدها ما لم يقع قبلُ؛ لأجل أن الحروف تتغيَّر أحكامها ومعانيها بالتركيب، وشهرتها تغني عن ذكرها.

إن الشاهد الشعري السابق وما شابهه يقطع عند النحاة بدخول (رُبَّ) على الماضي، والآية لا تقطع عندهم بدخولها على المضارع، فردُّوا الآية بشاهد من الشعر، وجنحوا بها إلى التأويل بما فيه من التكلُّف، وأقرُّوا الشاهد الشعري على ما هو عليه، وإذا كان الفعل (يودُّ) مستقبلاً في التحقيق ومستقبلاً في زمن وقوعه، فَلِمَ هذا التكلُّف والتعسُّف في حمل الآية على غير ظاهرها؟!

ولو كان المعنى (رُبَّما ودَّ الذين كفروا) كما ذهب إليه بعضهم لكان ذلك محمولاً على أن الماضي يُراد به المستقبل، وهم لا يودُّون ذلك في حالهم التي هم عليها من الكفر، وإنما يودُّونه يوم القيامة.

لقد كان الأجدر بالنحاة أن يسلموا لظاهر الآية، فيقولوا بدخول (رُبَّ) على المضارع، ويعدلوا من قواعدهم، وكان لزامًا عليهم أن يضعوا الآية - على الأقل - مقابل الشواهد الشعرية، ويقرُّوا بدخول (رُبَّ) على المضارع.

ما كان أغنى النحاة عن التكلُّف والتأويل لو أنهم قبلوا بالآية شاهدًا على مجيء (رُبَّ) للمستقبل وقد دخلت على المضارع بصيغته؛ فكان لزامًا عليهم إجازة وقوع (رُبَّ) على الحاضر والمستقبل، وقد اجتمع الحضور والاستقبال في قوله — صلَّى الله

عليه وسلَّم -: " فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا، عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"(٨٠) ؟ ودخلت (رُبَّ) على اسم الفاعل وانفردت بالاستقبال في قول أم معاوية:

يا رُبَّ قائلةٍ غَداً يا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَه(٨١)

وبذلك يتبيَّن أن الصحيح دخول (رُبَّ) على الحاضر والمستقبل خصوصًا إذا لحقتها (ما)؛ لوروده في القرآن الكريم. ويكون من الصحيح لغةً أن يُقال: رُبَّما يندم الكسول، إذا لم يكن قد اجتهد، ويكون ندمه في المستقبل، وليس في ذلك ما يخالف اللغة.

وقد نقل أبو حيان عن الكسائي قوله: "العرب لا تكاد تُوقِع (رُبَّ) على أمر مستقبل، وهذا قليل في كلامهم، وإنما يوقعونها عن الماضي...ومع هذا يحسن أن يُقال في الكلام إذا رأيت الرجل يفعل ما يُخاف عليه منه: رُبَّما يندم، ورُبَّما يتمنى أن لا يكون فعل، وهذا كلام عربي حسن"(٨٢).

ويؤخذ من كلام الكسائي هنا أمران:

أحدهما - أن وقوع (رُبَّ) على المستقبل قليل في كلام العرب، وليس ممتنعًا.

الثاني - أن قولنا: رُبَّما يفعل، حسنٌ وهو كلام عربي صحيح.

---

(٨٠) صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣م، ٤٦٦/٢، باب: ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ قِلَّةِ الِاغْتِرَارِ بِمَنْ أُوتِيَ هَذِهِ الدُّنْيَا الْفَانِيَةَ الزَّائِلَةَ. رقم (٦٩١)

(٨١) من مجزوء الكامل، انظر: شرح التسهيل ١٧٩/٣، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ص١٠٦، البحر المحيط ٤٣٣/٥ ، الجنى الداني ص٤٥١، المغني ٣٣٦/٢، الهمع ١٨٤/٤

(٨٢) الارتشاف ١٧٤٣/٤

وأجاز ابن السراج[٨٣] في الفعل الذي تتعلَّق به (رُبَّ) أن يكون حالاً، لكنه لا يكون مستقبلاً.

وأجاز ابن مالك[٨٤] في الفعل الذي تتعلَّق به (رُبَّ) أن يكون ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا، لكنه جعل كونه ماضيًا أكثر، ووافقه في ذلك أبو حيان[٨٥]، وابن هشام[٨٦] واستدلُّوا بشواهد على صحة وقوع المستقبل معها، وذهب ابن هشام إلى أن تأويل (يودُّ) بـ(ودَّ) فيه تكلُّفٌ؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبِّر به عن ماض متجوَّز به عن المستقبل.

المطلب الثالث: حروف وصْل

١- (حذف (الفاء) من جواب الشرط):

ذكر النحويُّون المواضع التي تجب فيها الفاء في جواب الشرط، وخلاصة ما قالوه: "أن الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطاً، إما لذاتها، أو لِمَا اقترن بها من نفي، أو إثبات. فالأول - ثلاثة أنواع: الجملة الاسمية، والجملة الطلبية، والجملة التي فعلها جامد. والثاني - ثلاثة أنواع أيضاً: (ما، ولن، وإن) النافيات. والثالث - ثلاثة أنواع أيضاً: (قد) لفظاً أو تقديراً، والسين، وسوف"[٨٧].

---

(٨٣) انظر: الأصول في النحو ١/٤١٩-٤٢٠

(٨٤) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص١٠٦، شرح التسهيل ٣/١٧٩

(٨٥) انظر: الارتشاف ٤/١٧٤٢، البحر المحيط ٥/٤٣٢-٤٣٣

(٨٦) انظر: المغني ٢/٣٣٥-٣٣٦

(٨٧) شرح التصريح ٢/٤٠٦

وذهب الخليل وسيبويه، وجمهور النحويين[٨٨] إلى أن الفاء لا تحذف من جواب الشرط إلا في ضرورة. قال سيبويه : "وسألته - يعنى الخليل - عن قوله: إن تأتني أنا كريم ، فقال: لا يكون هذا إلا أن يُضطَرَّ شاعرٌ من قِبَلِ أنَّ (أنا كريم) يكون كلاماً مبتدأ، والفاء و(إذا) لا يكونان إلا معلَّقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً، حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطرًّا "[٨٩].

وقد جاء حذف الفاء من جواب الشرط في القرآن في آيات كثيرة، وبصور مختلفة :

فحُذِفت الفاء من جواب (إن) الشرطية وهو جملة اسمية في قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [البقرة: ١٨٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾

(٨٨) انظر: الكتاب ٦٤/٣، شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق: د . سلوى محمد عمر عرب ، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ، ٨٦٩/٢ - ٨٧٠، ضرائر الشعر، أو ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق: د. محمد زغلول سلام، ود. محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٣م، ص١٥٥ — ١٥٧، ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط٢، دار الأندلس، بيروت، لبنان ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ص١٦٠ — ١٦١، المقرب ٢٧٦/١، شرح التسهيل ٧٦/٤، شرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣، شرح الرضي ١١١/٤، الارتشاف ١٨٧٢/٤، الجنى الداني ص ٦٩، المغني ٤٩٥/٢، شرح الأشموني ٢٠/٤، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النائر، للآلوسي، شرحه: محمد بهجة الأثري، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـ، ص٦٤

(٨٩) الكتاب ٦٤/٣

[الأنعام: ١٢١]. فرغم ما للنحاة من أقوال[٩٠] في الآية الأولى فإن الأخفش[٩١] ذهب فيها إلى حذف الفاء، وذهب الحوفي[٩٢] إلى حذف الفاء من الآية الثانية.

وردَّ كثير من النحاة حذف الفاء في الآيتين، واحتجُّوا بما نُقِل عن سيبويه من أن حذفها لا يكون إلا ضرورة، والضرورة لا تكون في القرآن، وجعلوا الجواب محذوفاً، وقوله: ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ جواب قسم مقدَّر قبل الشرط، سدَّ مسدَّ جواب الشرط[٩٣].

وقد أجاز حذف الفاء في الاختيار الأخفش[٩٤]، والحوفي[٩٥]، والكوفيون[٩٦]، ومكي بن أبى طالب[٩٧]، وابن مالك[٩٨]، وجعل ابن جني[٩٩] حذف الفاء للتخفيف والاختصار، وأجازه على قِلَّة العكبري[١٠٠] بشرط أن يكون فعل الشرط ماضياً. قال ابن مالك: "فلو قيل في الكلام: إن استعنتَ أنت مُعان، لم أمنعه"[١٠١].

---

(٩٠) انظر: الدر المصون ٢/٢٥٨-٢٦١

(٩١) معاني القرآن ١/٣٥٠، وانظر: إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ١/٢٨٢

(٩٢) البحر المحيط ٤/٢١٣

(٩٣) انظر: المحرر الوجيز ١/٢٤٧، شرح الرضي ٤/١١٠، البحر المحيط ٢/٢٠، ٤/٢١٣، الدر المصون ٢/٢٦١، ٥/١٣٢-١٣٣، المغني ٢/١٠٤، ٤٩٥، البرهان ٤/٣٠١

(٩٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٤٦، الجنى الداني ص٦٩، الارتشاف ٤/١٨٧٢، المغني ٢/٤٩٥

(٩٥) انظر: البحر المحيط ٤/٢١٣

(٩٦) انظر: شرح الرضي ٤/١١١

(٩٧) انظر:مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب تحقيق: ياسين محمد السوَّاس، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ٢/٢٧٨

(٩٨) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص١٣٣-١٣٦

(٩٩) انظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: د . حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م، ١/٢٦٤ — ٢٦٥

(١٠٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٥٣٦

(١٠١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٣٥

وحُذِفت من جواب (إذا) الشرطية وهو جملة اسمية في آيات كثيرة من القرآن الكريم، هي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[الرعد: ٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ [الإسراء: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴾ [الإسراء: ٩٨]، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ [النمل: ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[السجدة: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ: ٧]، وقوله تعالى: ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [الصافات: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ۖ ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ ﴾ [ق: ٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا۟ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [الواقعة: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾ [الصافات: ٥٣].

وردَّ المانعون مجيء جواب (إذا) الشرطية جملة اسمية خالية من الفاء، وتأوَّلوا[١٠٢] الآية الأولى على أن (إذا) ليست شرطية، بل لمجرد الزمان، أو أن تكون (هم) زائدة لتوكيد الواو، وذهبوا في الآية الثانية إلى أن ﴿هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ ليس جواب (إذا) لعدم ثبوت الفاء، وأنه لو كان جواباً لها لزمته الفاء؛ لأنها لا تحذف إلا في الضرورة[١٠٣]، أو أن (إذا) لمجرد الظرفية، خالية من معنى الشرط، أو أن يكون(هُمْ)

---

(١٠٢) انظر: شرح الرضي ٣/١٩١، ٤/١١٠-١١١، البرهان ٤/٣٠١

(١٠٣) انظر: البحر المحيط ٧/٥٢٢

توكيداً للضمير[١٠٤]. وهذا كلُّه بعيد؛ لأن الأظهر في (إذا) أنها للشرط، فما الذي يمنع من القول بأن (إذا) شرطية على وجهها، وجوابها لم يقترن بالفاء؛ بدليل أننا لو حذفنا الضمير (هم) لظهرت دلالتها الشرطية؟.

والآيات التي دخلت فيها همزة الاستفهام على (إذا) فصارت (أئذا) جعل الرضي[١٠٥] (إذا) فيها على صورة أداة الشرط، وما بعدها على صورة الشرط والجواب، وإن لم يكن في الحقيقة شرطًا ولا جوابًا؛ لذلك لا مانع من أن يعمل الجواب في (إذا)، وإن تصدَّر بما لا يعمل ما بعده فيما قبله كهمزة الاستفهام، وإنَّ، وقد خلا الجواب من الفاء. والظاهر أن الرضي اضطر لمخالفة قاعدة أن الاستفهام و(إنَّ) لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما.

وأجاز أبو حيان[١٠٦] جعل (أئذا) بالاستفهام ظرفية فقط، أو شرطية وجوابها محذوف يدل عليه المذكور، وجعل الزمخشري[١٠٧] والعكبري[١٠٨] جواب (إذا) محذوفًا، وهو العامل فيها.

وحذْف الفاء هنا أجازه العكبري[١٠٩]، والزركشي[١١٠]، والرضي[١١١] إذا كان الشرط ماضياً، ولعدم عراقة (إذا) في الشرطية، ورسوخها فيها جاز - مع كونها للشرط - أن يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء.

---

(١٠٤) انظر: شرح الرضي ٤/١١٠-١١١، البحر المحيط ٧/٥٢٢، المغني ٢/١٠٦

(١٠٥) انظر: شرح الرضي ٤/٤٦٤-٤٦٥

(١٠٦) انظر: البحر المحيط ٥/٣٥٩، ٦/٤١، ٧/٨٩، ١٩٤، ٢٥٠، ٣٤٠، ٨/١٢٠

(١٠٧) انظر: الكشاف ٥/١٠٩

(١٠٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٦٣

(١٠٩) المصدر السابق ١/٥٣٦

(١١٠) انظر: البرهان ٤/٣٠٠

(١١١) شرح الرضي ٣/١٩١

والصحيح جواز أن يكون جواب (إذا) الشرطية جملة اسمية بغير فاء؛ لأن لأدوات الشرط غير الجازمة - وبخاصة إذا - شأناً يخالف الأدوات الجازمة؛ لعدم أصالتها في الشرطية، ولأنها فرع على أخواتها الجازمة؛ ومن ثمَّ جاز أن يأتي جوابها بغير بالفاء في المواضع التي تجب فيها، ولورود ذلك في أفصح الكلام القرآن الكريم، ولا داعي للتأويل، أو تقدير جواب محذوف، كما أن القول بأن (إذا) في الآيتين الأوليين ظرفية خالية من الشرطية دعوى لا دليل عليها، والأظهر أنها للشرط؛ لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب.

وحُذِفت الفاء من جواب (إذا) الشرطية المصدَّر بـ(إن) النافية في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ [الأنبياء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ [الفرقان: ٤١].

وحُذفت من جواب (إذا) الشرطية المصدَّر بـ(ما) النافية في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية: ٢٥].

ومجيء الجواب خالياً من الفاء في هذه المواضع منعه بعض النحويين؛ فجعلوا (إذا) لمجرد الزمان[١١٢]، والجواب محذوف؛ لأنه لو كان موجودًا لاقترن بالفاء[١١٣]، وقدَّر بعضهم[١١٤] قسمًا قبل الشرط.

والصحيح جواز حذف الفاء من جواب (إذا) المصدَّر بـ(إنْ) و(ما) النافيتين، ولا داعي للتأويل، أو تقدير جواب محذوف؛ ولأن لـ (إذا) الشرطية شأناً يخالف الأدوات الجازمة، حيث يُتسامَح فيها ما لا يُتسامَح في غيرها من الأدوات الجازمة.

---

(١١٢) انظر: البرهان ٤/٣٠٠

(١١٣) المغني ٢/٩٧، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/١٦٢

(١١٤) انظر: شرح الرضي ٤/١١٠

وقد أجاز بعض النحاة[١١٥] أن يكون جواب (إذا) الشرطية في هذا الموضع بغير الفاء، بخلاف غيرها من أدوات الشرط الجازمة، فأجازوا أن تكون الفاء محذوفة في الآيات السابقة، لكن يلاحظ أن من أجاز حذف الفاء في هذا الموضع منع حذفها إذا كان الجواب جملة اسمية، مع أن أداة الشرط واحدة في الموضعين.

وحُذِفت من الاستفهام الواقع جواباً للشرط في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾[الأنعام: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾[الزمر: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[يونس: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ﴾[القصص: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ﴾[القصص: ٧٢]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾[فصلت: ٥٢]، وقوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١٣﴾ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ [العلق: ١٣ -١٤].

فجاء الجواب في ذلك كلّه استفهاماً بغير الفاء، وأكثره جملة اسمية، لكنه جاء بالفاء في غير ذلك من الآيات؛ فدلَّ على أن حذف الفاء في هذا الموضع جائز.

وذهب بعض النحاة إلى أن الاستفهام إذا وقع جواباً للشرط لزمته الفاء؛ لأنه طلبٌ، والطلب تجب فيه الفاء، وأن حذفها لا يكون إلا في ضرورة؛ ومن ثمَّ ردُّوا

---

(١١٥) انظر: البحر المحيط ٣١٢/٦، ٥٠٠، الدر المصون ١٥٥/٨، ٤٨٥، ٦٥٤/٩

وقوع جملة الاستفهام جواباً للشرط من غير فاء، بل نصُّوا على وجوب الفاء في كل ما اقتضى طلباً بوجه ما[١١٦].

والصحيح جواز أن يقع الاستفهام جواباً للشرط من غير الفاء؛ خلافاً لمن منع؛ وقياسًا على هذا يجوز أن تقول: إن أكرمتك هل تكرمني؟ و: فهل تكرمني؟ وهذا ما أجازه الزمخشري[١١٧]، والرضي[١١٨]، وظاهر كلام الزمخشري أنه يُسوِّى بين الهمزة وغيرها من أدوات الاستفهام في الوقوع جواباً للشرط من غير فاء، أما الرضي فظاهر كلامه التفريق بين الهمزة وغيرها من أدوات الاستفهام، إذ يرى أن الجواب المصدَّر بالهمزة لا تدخله الفاء، وأن الجواب المصدَّر بغير الهمزة يجوز دخول الفاء عليه وعدم دخولها.

والصحيح أن يستوي الاستفهام بالهمزة وبغيرها، خلافاً للرضي؛ إذ تستوي الهمزة مع غيرها من أدوات الاستفهام في جواز حذف فاء الجواب.

وحُذِفت الفاء من جواب الشرط وهو جملة فعلية مصدَّرة بفعل جامد في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢﴾ [الواقعة: ١ -٢]، ولم يتكلم النحاة والمُعربون صراحة عن عدم دخول الفاء على الجواب في هذا الموضع، لكنهم ذكروا لـ(إذا) وجوابها وجوهًا[١١٩]، منها:

- أن (إذا) ظرف محض ليس فيه معنى الشرط، والعامل فيها (ليس).

---

(١١٦) انظر: البحر المحيط ٤٩٥/٨

(١١٧) الكشاف ٤٠٥/٦

(١١٨) شرح الرضي ١١٣/٤

(١١٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢١/٤، مشكل إعراب القرآن ٣٤٨/٢، الكشاف ٢٠/٦، التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٢/٢، البحر المحيط ٢٠٣/٨-٢٠٤، الدر المصون ١٨٩/١٠-١٩١

- أنها شرطية، وجوابها مقدَّر، أي: إذا وقعت كان كيت وكيت، وهو العامل فيها.

- أنها شرطية، والعامل فيها الفعل الذي يليها.

- أنها ظرف لـ(خافضة) أو(رافعة)، أي: إذا وقعت خفضت ورفعت.

- أنها ظرف لِمَا دلَّ عليه ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾، أي: إذا وقعت بانت أحوال الناس.

- أن جواب الشرط قوله: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ إلى آخره.

وهذه الوجوه فيها من التكلُّف والبُعْد ما لا يخفى، والأسْلَم أن يكون جواب (إذا) هو ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾، وقد جاء خاليًا من الفاء على خلاف ما قال به النحاة في مثل هذا الموضع، والعامل في (إذا) النفي المفهوم من (ليس)؛ لأن الظروف تعمل فيها روائح الأفعال[١٢٠].

ومِمَّا سبق يتبيَّن أن النحاة قد ذهبوا إلى أن الفاء لا تُحذَف من جواب الشرط إلا ضرورة، وتأوَّلوا ما خالف هذه القاعدة ولو كان قرآنًا، لكن جاءت تأوُّلاتهم بعيدة كالقول بأن (إذا) ليست للشرط، بل لمجرد الظرفية، أو أن جواب الشرط محذوف، أو أن الذي في الآية جواب قسم مقدر، فكان جوابٌ بلا قسم، وشرطٌ بلا جواب.

والصحيح جواز حذف الفاء مِمَّا ادَّعى النحاة أنها فيه واجبة، وقد ورد ذلك في القرآن في آيات كثيرة. وقد أحسن ابن مالك إذ قال: "ومن خصَّ هذا الحذف بالضرورة حاد عن التحقيق، وضيَّق حيث لا تضييق"[١٢١]. وأقول: يُترخَّص في الفاء إذا أمكن الاستغناء عنها، وأُمِنَ اللَّبس بحذفها.

---

(١٢٠) انظر: الدر المصون ١٠/١٨٩

(١٢١) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٣٤

٢- (اجتماع (الفاء) و(إذا) في جواب الشرط):

مذهب جمهور النحاة[١٢٢] أنه لا يُجمَع بين الفاء و(إذا) في جواب الشرط؛ لأنها عِوَض عنها، ولا يُجمع بين العِوض والمعوَّض عنه، فتكون (إذا) الفجائية في جواب الشرط كما تكون الفاء جواباً، لكن لا يجتمعان.

وجعل الخليل دخول الفاء على (إذا) قبيحًا، قال سيبويه: "وزعم الخليل أن إدخال الفاء على (إذا) قبيح، ولو كان إدخال الفاء على (إذا) حسنًا لكان الكلام بغير الفاء قبيحًا"[١٢٣].

وقد اجتمعت الفاء و(إذا) في القرآن في مواضع تزيد على العشرين، منها مواضع للشرط خاصة، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٦ -٩٧].

وذهب النحاة والمُعربون في توجيه الآية مذاهب، فالكسائي[١٢٤]، والفراء[١٢٥] يجعلان الجواب ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾ والواو زائدة، وهذا تكلُّفٌ وتعسُّفٌ يغني عنه وجود الجواب ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾، وهو ما اختاره ابن عطية[١٢٦]؛ فهو المعنى الذي

---

(١٢٢) انظر: الكتاب ٦٤/٣، معاني القرآن ٤٥٩/١، المقتضب ١٧٨/٣، ٢٧٤، شرح كتاب سيبويه ١٤٤/١، التبيان في إعراب القرآن ١٠٤١/٢، التسهيل ص٢٣٨، الارتشاف ١٨٧٢/٤، توضيح المقاصد ٢٥٤/٤، الجنى الداني ص٣٧٦، المساعد ١٦٣/٣، البرهان ٣٠١/٤، الهمع ٤٥٩/٢

(١٢٣) الكتاب ٦٤/٣

(١٢٤) انظر: معاني القرآن ص١٩٧

(١٢٥) انظر: معاني القرآن ٢١١/٢-٢١٢

(١٢٦) انظر: المحرر الوجيز ١٠٠/٤

قُصِد ذكره؛ لأنه رجوعهم الذي كانوا يكذبون به وحرم عليهم امتناعه. فالقائلون بزيادة الواو رضوا بالأبعد من دون الأقرب والأظهر.

ونقل الزجاج[١٢٧] عن البصريين أن الجواب ﴿يَا وَيْلَنَا﴾، وفيه قول محذوف أي: قالوا يا ويلنا. وحسَّنه النحاس[١٢٨]؛ لأن حذف القول كثير. وهذا قول مردود؛ إذ لا علاقة لحذف القول باقتران جواب الشرط بالفاء وإذا، صحيح أن حذف القول كثير في القرآن، لكن مع دلالة السياق عليه، فضلاً عن وجود الجواب في الآية وهو الأظهر، ودليل ذلك أن الفاء تدل على الجواب؛ لكونه جملة اسمية هنا، وهو من مواضع وجوبها إذا كانت مفردة.

وقد أجاز مكي بن أبي طالب[١٢٩] الجمع بين الفاء و(إذا) الفجائية للتأكيد، وتابعه في ذلك الزمخشري، فقال: " هي (إذا) المفاجأة، وهي تقع في المجازاة سادة مسدَّ الفاء... فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل: إذا هي شاخصة، أو فهي شاخصة كان سديدًا "[١٣٠].

إن التسليم بالقريب أولى من الإبعاد والتأويل في كلام الله، خصوصًا أن (إذا) الفجائية اجتمعت والفاء في غير الشرط في قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾[يس: ٢٩]، واجتمعت و(ثم) في قوله تعالى: " ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾[الروم: ٢٠]، وفى ذلك دليل على جواز اجتماعها مع (إذا)؛ لأنه إذا اجتمعت (إذا) مع (ثمَّ) فاجتماعها مع الفاء أَوْلَى.

---

(١٢٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٠٥

(١٢٨) انظر: إعراب القرآن ص٦١٢

(١٢٩) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/١٧٩

(١٣٠) الكشاف ٤/١٦٥

وبهذا صحَّ جواز اجتماع (دخول) الفاء مع (إذا) الفجائية في جواب الشرط خلافاً للجمهور؛ وذلك لورود السماع به في القرآن الكريم، وقياسًا على الأسلوب القرآني يجوز أن يقال: إن تقم فإذا زيدٌ قائمٌ، وإن تجتهد فإذا أنت ناجح...

٣- (اقتران جواب (لولا) باللام وقد إذا كان ماضيا):

جعل ابن هشام اقتران جواب (لولا) بـ(قد) غريباً وشاذًّا. قال: "وقد ورد جواب (لو) الماضي مقروناً بـ(قد)، وهو غريب... ونظيره في الشذوذ اقتران جواب (لولا) بها"[١٣١]. ولا أدري كيف يجعل ابن هشام اقتران جواب (لولا) بـ(قد) شاذاً وقد جاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾ [الإسراء: ٧٤].

وأجاز بعض النحاة[١٣٢] اقتران جواب (لولا) باللام وقد، وظاهر كلامهم أن ذلك قليل. قال بعضهم في تفسير الآية السابقة: "وجواب لولا قوله: ﴿لَقَدْ كِدتَّ﴾ ...وأكثر ما يجيء باللام وحدها وبعدها الفعل الماضي المثبت"[١٣٣]. وقال أيضًا عن جواب (لولا): "وجواب (لولا) ماضٍ مثبت مقرون باللام... وبها و(قد)"[١٣٤].

وجاء جواب (لولا) مقترناً باللام و(قد) في قول الشاعر :

لولا الأميرُ ولولا حقُّ طاعتِهِ لقد شربتُ دَماً أَحلَى من العَسَلِ[١٣٥]

وبهذا يجوز أن يقترن جواب (لولا) باللام و(قد)؛ لورود السماع به في القرآن، لكن ذلك قليل، والأكثر أن يقترن جوابها الماضي المثبت باللام وحدها.

---

(١٣١) المغني ٤٤٠/٣

(١٣٢) انظر: الارتشاف ١٩٠٥/٤، المساعد ٢٢٣/٣

(١٣٣) النهر الماد من البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مطبوع بهامش البحر المحيط، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، ٦٤/٦

(١٣٤) الارتشاف ١٩٠٥/٤

(١٣٥) من البسيط، ولم أعثر على قائله.انظر: النهر الماد ٦٤/٦، المساعد ٢٢٣/٣

وأجاز بعضهم اقتران جواب (لو) باللام و(قد) قياساً على (لولا)، ولم يستبعد أن يُسمَع ذلك فيها، قال: " وجاء الجواب مع (لولا) مقرونًا بـ(قد)...ولا يبعد جواز ذلك في (لو) قياسًا على هذا، نحو: لو جئتني لقد أكرمتك"[١٣٦].

وقد ورود السماع بما لم يستبعده هؤلاء فاقترن جواب (لو) باللام و(قد) في كلام عمر – رضي الله عنه - "لَوْ قَدْ مَاتَ عُمَرُ لَقَدْ بَايَعْتُ فُلاَنًا"[١٣٧]، واقترن بـ(قد) وحدها في الحديث الشريف: "لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا"[١٣٨].

وبهذا يتبيَّن أن جَعْل ابن هشام اقتران جواب (لولا) و(لو) بـ(قد) غريباً وشاذًّا مردودٌ عليه؛ لوروده في القرآن والحديث، والصحيح جواز الاقتران بهما.

المطلب الرابع: (حروف حال)

١- ((واو الحال) مع المضارع المنفي بـ(لا)) :

ذهب كثير من النحاة[١٣٩] إلى أن المضارع المنفيَّ بـ(لا) الواقع حالاً يُكتفَى فيه بالضمير وحده، ويمتنع دخول الواو عليه. تقول: جاء زيد لا يضحك، ولا تقول: جاء زيد ولا يضحك، وإن جاء المضارع المنفيُّ بـ(لا) مسبوقاً بالواو حُمِل على إضمار مبتدأ بعد الواو، فإذا قيل: جاء زيد ولا يضحك، فالتقدير: وهو لا يضحك،

---

(١٣٦) المساعد ٣/٢٢٣

(١٣٧) صحيح ابن حبان ٢/١٥٢ برقم (٤١٤)

(١٣٨) فتح الباري (٤/٤٧٤) ٣٩-كتاب الكفالة ٣- باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع ٢٢٩٦

(١٣٩) انظر: الارتشاف ٣/١٦٠٤، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر، نيوهافن، ١٩٤٧م،ص ٢١٣، المساعد ٢/٤٤، شرح الأشموني ٢/١٨٧-١٨٨، شرح التصريح ١/٦١٢

وتعلَّلوا بأن المضارع المنفي بـ(لا) بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه (غير) فجرى مجراه في الاستغناء عن الواو[١٤٠].

وقد جاء المضارع المنفي بـ(لا) حالاً مقترنًا بالواو[١٤١] في آيات من القرآن الكريم، هي قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾[النساء: ٤٢]. وقوله تعالى: ﴿يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ﴾ [يونس: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ ﴾ [الرعد: ٣٦]، بقراءة الرفع، وقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾[مريم: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ﴿١٤﴾ وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴿١٥﴾ ﴾[الشمس: ١٤ -١٥]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ ﴾ [الأنعام: ٨٠]، وقوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ ﴾ [يونس: ٧٧].

وقد ذهب ابن مالك[١٤٢]، والرضي[١٤٣]، إلى أن جملة الحال المصدَّرة بمضارع منفيٍّ بـ(لا) تدخل عليها الواو قليلاً.

وبهذا يتبيَّن أن الواو مع المضارع المنفي بـ(لا) يجوز إثباتها، وحذفها فصيح، وقد جاء بالواو في القرآن في مواضع.

---

(١٤٠) انظر: شرح التصريح ٦١٢/١

(١٤١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٦٠، ٢/ ٦٧٢، ١٢٩٠، البحر المحيط ٢٥٤/٣، ٥١٣، ٣٩٧/٥، ٢٠١/٦، ٤٧٦/٨

(١٤٢) انظر: التسهيل ص١١٢-١١٣، شرح التسهيل ٣٥٩/٢

(١٤٣) انظر: شرح الرضي ٤٥/٢

٢ - ((واو الحال) مع المضارع المنفي بـ(ما)):

ذهب ابن مالك[١٤٤]، والرضي[١٤٥]، وأبو حيان[١٤٦] في أحد قوليه، وابن هشام[١٤٧] إلى أن المضارع المنفي بـ (ما) الواقع حالاً لا تدخله الواو. وذهب ابن عصفور[١٤٨] إلى أن نفي المضارع الواقع حالاً بـ(ما) قليل جداً.

وجاء المضارع المنفيُّ بـ(ما) حالاً بالواو[١٤٩] في قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ [آل عمران: ٦٩].

وما ذهب إليه ابن عصفور من أن النفي بـ(ما) قليل جدًّا يردُّه السماع من القرآن[١٥٠]، كما أن (ما) نفيٌ للحال؛ ولذلك جاز أن يكون المضارع المنفيُّ بها حالاً، كما يكون المضارع المثبت حالاً[١٥١].

وبهذا يتبيَّن أنَّ الصحيح أن يكون المضارع المنفي بـ(ما) حالاً بالواو، خلافاً لمن منع. قال ابن يعيش: "أنت مخيَّر في الإتيان بالواو وتركها"[١٥٢]، فتقول: جاء زيد وما يضحك، وجاء زيد ما يضحك.

---

(١٤٤) انظر: التسهيل ص١١٢، شرح التسهيل ٣٧١/٢

(١٤٥) انظر: شرح الرضي ٤٥/٢

(١٤٦) انظر: الارتشاف ١٦٠٤/٣

(١٤٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م، ٣٥٣/٢ - ٣٥٤

(١٤٨) انظر: الارتشاف ١٦٠٧/٣، البحر المحيط ١٧١/٤، منهج السالك ٢١٦

(١٤٩) انظر: البحر المحيط ١/ ٥٨، ٢/ ٥١٤

(١٥٠) انظر: منهج السالك ص٢١٦

(١٥١) المرجع السابق ص٢١٦

(١٥٢) شرح المفصل ٦٦/٢

٣ - ((واو الحال) مع المضارع المنفي بـ(لم)):

ذهب بعض النحاة[١٥٣] منهم ابن خروف[١٥٤]، واللورقي[١٥٥] إلى أن المضارع الواقع حالاً إن كان منفيًّا بـ(لم) لزمته الواو سواء أكان معه ضمير أم لا. وعلَّلوا[١٥٦] ذلك بأن الفعل (لم يضرب) ماض معنى، مثل (ضرب)، وكما أن (ضرب) احتاج إلى (قد) ظاهرة أو مقدَّرة لتقرِّبه من الحال، فكذلك (لم يضرب) احتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه (قد). وذهب ابن عصفور[١٥٧] إلى أن نفي المضارع الواقع حالاً بـ(لم) قليل جداً.

وقد جاء المضارع المنفي بـ(لم) حالاً من دون الواو[١٥٨] في قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[البقرة: ٢٥٩]، وقوله تعالى: ﴿فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾[البقرة: ١٧٤]، وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾[الأعراف: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾[الأعراف: ٤٦]،

وقوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [القصص: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾[الأحزاب: ٢٥].

---

(١٥٣) انظر: البحر المحيط ٢ / ٢٩٢ ، الدر المصون ٢/ ٥٦٢

(١٥٤) انظر: الارتشاف ١٦٠٧/٣، البحر المحيط ١١٩/٣، ١٧١/٤، الدر المصون ٤٩١/٣، ٢٤/٥

(١٥٥) انظر: شرح الرضي ٤٤/٢

(١٥٦) المصدر السابق ٤٤/٢-٤٥

(١٥٧) انظر: الارتشاف ١٦٠٧/٣، البحر المحيط ١٧١/٤، منهج السالك ٢١٦

(١٥٨) انظر:التبيان في إعراب القرآن ٥٥٨/١، ٥٧١/١، ١٠٢٣/٢، ١٠٥٥،البحر المحيط ٣٠٤/٢، ١٢٤/٣، ٣٠٥/٤، ٢١٧/٧

وما ذهب إليه ابن خروف وَهْمٌ منه ؛ لأن المستعمل في لسان العرب بخلاف ما زعم، وهناك كثير من الشواهد[١٥٩] التي تردُّ عليه، جاءت جملة الحال فيها خالية من الواو وفعلها مضارع منفي بـ(لم).

وأما ما ذهب إليه ابن عصفور من أن النفي بـ(لم) قليل جدًّا فالسماع من القرآن يردُّه أيضًا، والقياس يقتضى ألا يكون قليلاً.

وخلاصة القول في المضارع المنفي الواقع حالاً أن ما منع النحاة دخول الواو فيه جاء في القرآن بالواو، وأن ما ألزموه الواو جاء في القرآن من دونها.

٤- (دخول (قد) على الماضي الواقع حالاً):

اشترط البصريون[١٦٠]، والفراء[١٦١]، وكثير من النحاة[١٦٢] لوقوع الفعل الماضي حالاً أن يكون مسبوقًا بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة، واحتجوا بأن (قد) تقرب الماضي من الحال، فيجري مجرى الحاضر.

وقد جاء الماضي حالاً من دون (قد) في آيات كثيرة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[البقرة:٢٨]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء:٩٠]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا

---

(١٥٩) انظر: البحر المحيط ١١٩/٣، منهج السالك ص٢١٥ -٢١٦

(١٦٠) انظر: المقتضب ١٢٠/٤ - ١٢٤، الإنصاف ص٢١٢ [مسألة ٣٣]، المغنى ٥٣٦/٢، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، للزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت ، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧م، ص ١٢٤

(١٦١) انظر: معاني القرآن ٢٤/١، ٢٨٢

(١٦٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٠٧/١، ٨٩/٢، إعراب القرآن للنحاس ٢٠٦/١، سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢، مشكل إعراب القرآن ٢٠٥/١، المفصل ص٨٢، شرح المفصل ٦٦/٢-٦٧، المقدمة الجزولية ص٩٢، شرح الرضي ٤٤/٢، ٤٥، شرح ألفية ابن معطي، لابن القواس، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٥٥٨/١، رصف المباني ص٤٨١

رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ [الشعراء: ١١١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَ ﴾ [الحج: ١١].

وتأوَّل هؤلاء[١٦٣] تلك الآيات بأن (قد) مقدَّرة مع الفعل الماضي، وقال الفراء: "ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام"[١٦٤]، وأبعد بعضهم في تأويله، ويكفي أن نذكر ما تأولوا به قوله تعالى ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ تمسُّكًا بما قالوه من أن الماضي لا يكون حالاً إلا بـ(قد)، إذ جمع فيها السمين[١٦٥] الحلبي سبعة أوجه قال بها مَنْ سبقوه، وهي:

- أن هذه الجملة لا محل لها، وهي دعاء عليهم[١٦٦].
- أنها جملة حالٍ على إضمار (قد) عند قوم.
- أنها صفة لمحذوف هو الحال، والتقدير: أو جاءوكم قومًا حصرت صدورهم.
- أنها صفة لـ(قوم) المذكور قبلها في الآية.
- أنها بدل اشتمال من (جاءوكم).
- أنها خبر بعد خبر، أي جملة مستأنفة أُخبر بها عن ضِيق صدورهم عن القتال.

---

(١٦٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٤/١، معاني القرآن وإعرابه ١٠٧/١، إعراب القرآن للنحاس ٢٠٦/١، الكشاف ٢٤٨/١، ١٢٤/٣، ٤٠٤/٤، المحرر الوجيز ٩٠/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٦٣/١، التبيان في إعراب القرآن ٤٥/١، ٣٧٩، الإنصاف ص٢١٢ [مسألة٣٣].

(١٦٤) معاني القرآن ٢٤/١

(١٦٥) انظر: الدر المصون ٦٦/٤-٦٧

(١٦٦) هذا قول المبرد. انظر: المقتضب ١٢٤/٤

- أنها جواب شرط مقدَّر، والتقدير: إنْ جاءوكم حصرت صدورهم.

ولا يخفى ما في هذه الأوجه من تكلُّف، وغرابة، وضعف، فالقول بأنها دعاء بُعْدٌ بالآية عن المعنى المراد، بل إن المبرد في قوله هذا رجَّح قراءة (حصرةً) وهي عشرية على القراءة السبعية، وقد نعى عليه ذلك الشيخ عضيمة[١٦٧] - رحمه الله - ، والقراءتان ترجِّح إحداهما الأخرى ولا تردُّها.

والقول بأنها صفة لموصوف محذوف هو الحال تكلُّفٌ، ودعوى بلا دليل، والقول بأنها صفة لمذكور قبلها في الآية ضعيف؛ إذ كيف تكون صفة لِمَا هو بعيد عنها، وبينها وبينه فصل، ولا تكون حالاً من الضمير في (جاءوكم)، وهو مجاور لها؟. أمَّا القول بأنها بدل اشتمال من (جاءوكم) فعجيب؛ لأنها ليست إياه، ولا مشتملةً عليه، والقول بأنها جواب شرط مقدَّر مردود؛ لانعدام ما يدلُّ عليه.

إن الأيسر من كلِّ ما ذهب إليه النحاة الإقرار بما في كلام الله من وقوع الماضي حالاً من دون (قد)، خصوصًا أنه تكرر في مواضع كثيرة في القرآن وفي لسان العرب، وجاء منه ما لا يُحصَى كثرةً بغير (قد)[١٦٨]، وهو ممَّا يبعد فيه عن التأويل، ويوجب القياس عليه، وتأويل هذا السماع الكثير ضعيف؛ لأن المقاييس في العربية تُبنَى على الكثرة، كما أن ادعاء الإضمار في الكثير ليس بجيد.

وقد أقرَّ النحاة أنفسهم بأن كلَّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو: مررت برجل قعد، فينبغي أن يجوز وقوعه حالاً للمعرفة، نحو: مررت بالرجل قعد، كما أن القول بأن

---

(١٦٧) المقتضب ١/١٢٥، حاشية (١)

(١٦٨) انظر: البحر المحيط ٧/٤٩٣، ٨/٤٢٣

(قد) مقدَّرة فيما ورد بدونها دعوى لا تقوم عليها حجة، ولأن وجود (قد) مع الماضي لا يزيده معنى على ما يُفهم منه إذا لم توجد.

ولنا أن نتساءل: ما الذي يمنع من قولنا: جاء زيد وبدا عليه الوهن، وما الفرق بينه وبين: جاء زيد وقد بدا عليه الوهن؟. وقد أجاز الأخفش، والكوفيون[١٦٩] - ما عدا الفراء - وبعض المتأخرين[١٧٠]وقوع الماضي حالاً من دون (قد)، وهذا هو الصحيح.

المطلب الخامس: حروف ناسخة

١- (وقوع خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) جامدًا ومشتقًّا وظرفًا ومجرورًا) :

ذهب الزمخشري إلى أنه يجب أن يكون خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) فعلاً. قال: "ولطلبهما الفعل وجب في (أنَّ) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها فعلاً، كقولك: لو أنَّ زيدًا جاءني لأكرمته، وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾[النساء:٦٦]، ولو قلت: لو أنَّ زيدًا حاضري لأكرمته لم يجز"[١٧١].

وعلَّل ابن يعيش ذلك بقوله: "وذلك أن الخبر محل الفائدة، و(أنَّ) إنما أفادت تأكيدًا، ومعتمد الامتناع إنما هو خبر (أنَّ)؛ فلذلك وجب أن يكون فعلاً محضًا؛ لحقِّ (لو) في اقتضائها الفعل"[١٧٢].

---

(١٦٩) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٢٧٨، الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢١٢ [مسألة٣٣]، البيان في غريب إعراب القرآن، ١/٢٦، شرح المفصل ٢/٦٧، شرح الرضي ٢/٤٥، شرح ألفية ابن معطي ١/٥٥٩، المساعد ٢/٤٧، ائتلاف النصرة ص ١٢٤

(١٧٠) الارتشاف ٣/١٦١٠، البحر المحيط ٣/٣١٧، ٧/٤٩٣، ٨/٤٢٣

(١٧١) المفصل ص٤٤٣

(١٧٢) شرح المفصل ٩/١١

وقال ابن الحاجب: "والتزم أن يكون خبرها فعلاً إن أمكن.... فإن تعذر الفعل جاء الاسم؛ لأنها مراعاة لفظية تراعى مهما أمكن"(١٧٣).

وقد جاء خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) في القرآن على خلاف ما زعموه، فجاء جامدًا، ومشتقًّا، وظرفًا، ومجرورًا، فضلاً عن مجيئه فعلاً. فقد جاء الخبر جامدًا في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[لقمان: ٢٧]. وجاء مشتقًّا في قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ ﴾[الأحزاب: ٢٠]. وجاء ظرفًا في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ أَنَّ عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ ﴾[الأنعام: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ ﴿١٦٧﴾ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[الصافات: ١٦٧ -١٦٨]. وجاء جارًّا ومجرورًا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ ﴾[المائدة: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ ﴾[يونس: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِىٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾[هود: ٨٠]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦ ﴾[الرعد: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الزمر: ٤٧].

وبهذا يثبت عدم صحة ما قال به الزمخشري ومن وافقه، وقياسًا على ما في القرآن يجوز أن يُقال: لو أنَّ زيدًا جاءني لأكرمته، لو أنَّ زيدًا أسدٌ لأكرمته، ولو أنَّ زيدًا حاضر لأكرمته، لو أنَّ زيدًا عندك لأكرمته، لو أنَّ زيدًا في الدار لأكرمته.

وقد أحسن ابن مالك إذ قال: "وإن وليها (أنَّ) لم يلزم كون خبرها فعلاً، خلافًا لزاعم ذلك"(١٧٤).

---

(١٧٣) شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص٤١٢

(١٧٤) التسهيل ص٢٤٠

٢- (خبر (إنَّ) جملة طلبية):

لم يُصِب ابن هشام في النقل عن النحويين أنهم منعوا وقوع الجملة الطلبية خبرًا لـ(إنَّ)، قال: "اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الإنشائية، فالأول كثيرٌ كالصلة، والصفة، والحال، والجملة الواقعة خبرًا لكان، أو خبرًا لإنَّ"[١٧٥]. وقال أبو حيان: "وعلى المنع نصوص شيوخنا"[١٧٦].

وقد وقعت الجملة الطلبية خبرًا لـ(إنَّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

والصحيح أن بين النحويين في وقوع الجملة الطلبية خبرًا لـ(إنَّ) خلافًا، فالجمهور منع، وبعضهم أجاز؛ فقد أجازه الفارسي[١٧٧]، ونقل عنه ابن الشجري[١٧٨] قوله: كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي حتى مرَّ بي قوله:

إنّ الّذين قَتَلْتُم أَمْس سيِّدهُمْ لَا تَحْسَبوا لَيْلَهُم عَن لَيْلِكم نَامَا[١٧٩]

---

(١٧٥) المغني ٢٣٦/٦

(١٧٦) الارتشاف ١٢٤٣/٣

(١٧٧) انظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص٣٢٦-٣٢٧

(١٧٨) انظر: أمالي ابن الشجري ٣٣١/١-٣٣٢

(١٧٩) من البسيط. وقائله أبو مُكْعِت منقذ بن خنيس. انظر: أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١، شرح جمل الزجاجي ٤٢٨/١، شرح التسهيل ١١/٢، المغني ٢٣٩/٦

وظاهر كلام ابن مالك[١٨٠] أن دخول (إنَّ) على ما خبره نهيٌ قليل، وأجاز الرضي[١٨١] وقوع الجملة الطلبية خبرًا لـ(إنَّ) و(لكنَّ)، وجعله قليلاً، وهو ما ذهب إليه أبو حيان[١٨٢].

وتأوَّل ابن عصفور[١٨٣] ما جاء ظاهره وقوع الجملة الطلبية خبرًا لـ(إنَّ) وأخواتها على إضمار القول، ومنع أن يقال: إنَّ زيدًا اضربْه، وإنَّ عمرًا لا تضربْه. ومنعه كذلك السمين الحلبي[١٨٤].

ولم يحتكم أحد من النحاة إلى القرآن في خلافهم هذا، والعجيب أن أحدًا منهم لم يحتجّ بالآية على مجيء جملة النهي خبرًا لـ(إنَّ)، فقد تكلَّم مكي بن أبي طالب، والزمخشري، وابن عطية، والأنباري، والعكبري، وأبو حيان، والسمين عن دخول الفاء في خبر (إنَّ) ومسوِّغ ذلك، ولم يعرضوا لوقوع جملة النهي خبرًا[١٨٥].

ويلاحظ أنه في هذه الآية تستوفي (إنَّ) خبرها بجملة الطلب، والفاء واقعة في الخبر لكون اسم (إنَّ) موصولاً مشبهًا بالشرط، والضمير يعود من جملة الخبر على اسم (إنَّ).

وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ﴾[النور: ١١] جعل ابن عطية ﴿عُصْبَةٌ﴾ رفعًا على البدل من الضمير في ﴿جَاءُوا﴾ ، وخبر (إنَّ) في

---

(١٨٠) انظر: شرح التسهيل ٢/١٠-١١

(١٨١) انظر: شرح الرضي ٤/٣٣٧-٣٣٨

(١٨٢) الارتشاف ٣/١٢٤٣

(١٨٣) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤٢٨-٤٢٩

(١٨٤) انظر: الدر المصون ٦/١٤٥، ٨/٣٨٩

(١٨٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/١٣١/١٣٢، الكشاف ١/٥٤٠، المحرر الوجيز ١/٤١٥، البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٩٦، التبيان في إعراب القرآن ١/٢٤٩، البحر المحيط ٢/٤٣٠، الدر المصون ٣/٩٣

قوله: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ﴾، والتقدير: إن فعل الذين، وهذا عنده أنسق في المعنى وأكثر فائدة من أن يكون ﴿عُصْبَةٌ﴾ خبر إنَّ[١٨٦]. وبقوله تكون الجملة الطلبية خبرًا لـ(إنَّ).

وهذا يجعل حكم المجيزين لوقوع الجملة الطلبية خبرًا لـ(إنَّ) صحيحًا؛ لمجيء السماع به في القرآن.

المطلب السادس: حروف متفرقة

١- ((لا) النافية وتوكيد المضارع بالنون):

ذهب الجمهور إلى منع توكيد المضارع في هذه الحالة. قالوا: "وأمَّا النفي بـ(لا)، أو بـ(ما) فمذهب الجمهور أنه لا يجوز أن تدخل - أي نون التوكيد - في المضارع المنفي بهما"[١٨٧]. وذكر السيوطي ما يمتنع دخول النون فيه، ثم قال: "أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع إلا شذوذًا وضرورة، أو مثلاً"[١٨٨].

وقد جاء المضارع المنفيُّ بـ(لا) مؤكَّدًا بالنون في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[الأنفال: ٢٥]. قال أبو البقاء: "وقيل في قراءة الجماعة: إن الجملة صفة لفتنة، ودخلت النون على المنفي في القسم على الشذوذ"[١٨٩]. وتأوَّل الجمهور[١٩٠] الآية على أقوال:

---

(١٨٦) انظر: المحرر الوجيز ٤/١٦٩

(١٨٧) الارتشاف ٢/٦٥٦-٦٥٧، وانظر: الدر المصون ٥/٥٩٠

(١٨٨) انظر: الهمع ٤/٣٩٩

(١٨٩) التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٢١

(١٩٠) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٠٧، معاني القرآن وإعرابه ٢/٤١٠، الكشاف ٢/٥٧١-٥٧٢، المحرر الوجيز ٢/٥١٥-٥١٦، التبيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٨٥، التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٢١، البحر المحيط ٤/٤٧٧-٤٧٨، الدر المصون ٥/٥٨٩-٥٩٣، المغني ٣/٣٢٣-٣٢٨، ٥/٢٥٧-٢٥٨، ٦/٤٧

أحدها - أن (لا) ناهية وليست نافية، وعلى هذا لا تكون جملة ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ صفة لـ(فتنة)؛ لأن الجملة الطلبية لا تكون صفة، وإنما هي معمول لقول محذوف هو الصفة، أي: فتنة مقولاً فيها: لا تصيبنَّ، ونون التوكيد على هذا في محلِّها.

الثاني - أن (لا) نافية، والجملة صفة لـ(فتنة)، وهذا واضح، لكن فيه إشكال توكيد المضارع بالنون مع النفي، وهذا عند الجمهور ضرورة.

الثالث - أن ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جواب للأمر، ودخلت النون لِمَا فيه من معنى الجزاء.

الرابع - أن ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جواب قسم محذوف، وجملة القسم صفة لـ(فتنة)، أي: فتنة واللهِ لا تصيبنَّ، ودخلت النون مع (لا) حملاً على دخولها مع اللام فقط.

الخامس - أن اللام لام التوكيد، والفعل بعدها مثبت، ومُطِلَتْ اللام، أي أُشبِعَتْ فتحتها؛ فتولَّدتْ ألفًا، فدخول النون فيها قياس.

ولا يخفى أن الجمهور - تمسُّكًا بما قعَّدوه من أن المضارع المنفي بـ(لا) لا يؤكَّد بالنون - تأوَّلوا الآية بتأويلات بعيدة أكثرها مردود، فالقول بأن ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جواب الأمر، ودخلت النون لِمَا فيه من معنى الجزاء غير صحيح؛ لأنه لو كان كذلك لصحَّ تقدير: إن تتقوا فتنة لا تُصِب الذين ظلموا، وهذا لا يصحُّ؛ لأنه يترتب على الشرط غير مقتضاه من جهة المعنى.

والقول بأن ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ جواب قسم محذوف، وجملة القسم صفة لـ(فتنة) مردود بأن جواب القسم إذا دخلته (لا) أو كان منفيًّا لم تدخله النون، نحو: واللهِ لا يقوم زيد. والقول بأن اللام لام التوكيد ومُطِلَتْ بعيد.

والصواب أن المضارع المنفيُّ بـ(لا) يجوز توكيده بالنون قياسًا على ما ورد في الآية، ولا يصح إجراء ما في القرآن على الشاذ أو الضرورة. وقد أجاز ابن مالك[١٩١] توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية تشبيهًا بالنهي، واختاره أبو حيان[١٩٢]، وجعله ابن هشام[١٩٣] قليلاً.

٢- (وقوع الفعل الماضي بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ):

ذهب الأبذي[١٩٤] إلى أن (إلا) لا تدخل إلا على الاسم، أو على الجملة الاسمية، أو على الفعل المضارع، فتقول: ما قام إلا زيد، وما زيد إلا أبوه قائم، وما زيد إلا يقوم، ولا تدخل على الماضي، فلو قلت: ما زيد إلا قام لم يجز. واحتجَّ بأنه لَمَّا كان الذي يُتصوَّر استثناؤه إنما هو الاسم لم تدخل (إلا) إلا عليه، أو على ما أشبهه وهو الفعل المضارع، وكذلك الجملة الاسمية؛ لأن (إلا) إذا دخلت عليها كانت في اللفظ مُباشِرةً للاسم، فأشبه دخولها على الجملة الاسمية دخولها على الاسم المفرد، ولَمَّا كان الفعل الماضي ليس باسم ولا يشبهه لم يجز دخولها عليه.

ونقل القرافي[١٩٥] قول الأبذي موافقًا، ثم قال: "ولا يجوز أن تقول: ما زيد إلا قام، ويجوز: ما زيد إلا يقوم، لَمَّا شابه الاسم، ولا يجوز أن يقع بعد (إلا) إلا الاسم أو الفعل المضارع"[١٩٦].

---

(١٩١) انظر: التسهيل ص٢١٦، شرح الكافية الشافية ١٤٠٣/٣

(١٩٢) انظر: البحر المحيط ٤٧٧/٤

(١٩٣) انظر: أوضح المسالك ١٠٢/٤-١٠٣

(١٩٤) انظر: شرح الجزولية، لعلي بن محمد الأبذي، السفر الثاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة، رسالة ماجستير، معتاد معتق عاقل الحربي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٤هـ، ص٣٤-٣٥

(١٩٥) انظر: الاستغناء في الاستثناء، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م. ص٩١

(١٩٦) المصدر السابق ص٩٢

واشترط الرضي[١٩٧] لوقوع الماضي بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ أحد شرطين:

- أن يقترن بـ(قد)، نحو: ما الناس إلا قد عبروا؛ وذلك لتقريبها من الحال المشبه للاسم.

- أن يتقدَّم (إلا) ماض منفي، نحو: ما أنعمت عليه إلا شكر.

وقد وقع في القرآن الماضي بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ، وليس فيه أحد هذين الشرطين، في ثماني عشرة آية. منها قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢١]، وقوله تعالى: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ [هود: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤].

فهذه الآيات وأمثالها لم يتقدم (إلا) ماض منفي، بل تقدمها مضارع منفي بـ(ما)، أو مضارع منفي بـ(لا)، أو مضارع منفي بـ(إنْ)، أولم يتقدمها فعل، ولم تقترن بقد؛ فتبيَّن بهذا خطأ الرضي فيما ذهب إليه.

٣- (دخول (السين) و(سوف) في خبر المبتدأ):

منع السهيلي دخول (السين) و(سوف) في خبر المبتدأ. قال: "ولذلك قبح: زيدًا سأضرب، وزيدٌ سيقوم، مع أن الخبر عن زيد إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلَّت عليه السين، فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى زيد، فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن زيد، فتقول: زيد سيفعل. فإن أدخلت (إنَّ) على الاسم المبتدأ جاز دخول السين في الخبر؛ لاعتماد الاسم على (إنَّ) ومضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة، فصلح دخول السين فيما بعد، فأمَّا مع عدم (إنَّ) فيقبح ذلك"[١٩٨].

---

(١٩٧) انظر: شرح الرضي ١٣٨/٢

(١٩٨) نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص٩٤

وحكى السهيلي أن هذا مذهب شيخه أبي الحسن ابن الطراوة، وأنه قد احتج عليه بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [النساء: ٥٧]، حيث دخلت السين في خبر المبتدأ، فقال له: اقرأ ما قبل الآية، فقرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [النساء: ٥٦]، فضحك وقال: قد كنت أفزعتني، أليست هذه (إنَّ) في الجملة المتقدمة، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها، والواو تنوب مناب تكرار العامل؟ قال السهيلي: فسلَّمت له وسكت[١٩٩]. ونقل ابن القيم[٢٠٠]. كلام السهيلي موافقًا له.

وما ذهب إليه ابن الطراوة والسهيلي وابن القيم عجيب؛ فقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة اقترن فيها الخبر بـ(السين) أوبـ(سوف) وليس قبلهما (إنَّ) بصور مختلفة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّـٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَـٰرُ﴾ [النساء: ١٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ أُوْلَـٰٓئِكَ سَوۡفَ يُؤۡتِيهِمۡ أُجُورَهُمۡ﴾ [النساء: ١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَـٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ﴾ [غافر: ٧٠] حيث جاء الخبر في ذلك كلِّه مقترنًا بـ(السين) أو بـ(سوف)، وهنا يتبيَّن خطأ المانعين، وأن ما منعوه ورد به القرآن الكريم.

---

(١٩٩) المصدر السابق ص٩٤

(٢٠٠) انظر: بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، تحقيق: علي محمد العمران، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١/١٥٧-١٥٨

خاتمة البحث

يأتي هذا البحث في سياق مراجعة نقدية لمنهج النحاة في قضية مهمة من قضايا الأصول، وهي قضية الاستشهاد بالقرآن الكريم، ونقرر أن نقد النحاة في منهجهم وآرائهم ليس عيبًا ولا انتقاصًا من جهدهم، فسيبويه إمام البصريين تعرَّض كتابه للنقد من نحاة البصرة أنفسهم كالأخفش، والمازني، والمبرد، قال ابن القيم: "فسيبويه – رحمه الله – ممَّن يؤخَذ من قوله ويُترَك، وأمَّا أن يُعتقَد صحة قوله في كل شيء فكلاَّ"(٢٠١).

ويمكن لهذا البحث وقد سلَّط الضوء على موقف النحاة من الشاهد القرآني من خلال دراسة بعض قضايا حروف المعاني أن يخرج بعدة نتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- أن النحاة لم يكونوا على صواب في اهتمامهم بالشاهد الشعري، وركونهم إليه، واتخاذه دون غيره مصدرًا رئيسًا للاستشهاد.

- أن شواهد الحكم النحوي الواحد قد تقترب في القرآن من العشرين شاهدًا، ورغم ذلك لم يلتفت النحاة إليها، وهذا ممَّا يعدُّ مأخذًا عليهم وعلى منهجهم.

- أنه ما كانت ظاهرة تعدد القواعد وكثرتها وتشعب أصولها وفروعها إلا لأن النحاة استقَوا قواعدهم من الشعر برواياته المختلفة.

- أنه ينبغي تقديم الشاهد القرآني على الشاهد الشعري في الاستشهاد واستنباط القواعد والأحكام النحوية، مع الاعتداد بكلام العرب شعره ونثره بعد استبعاد الشاذ والنادر والمجهول القائل من مجال الاستشهاد.

- أن هذا البحث يرى ضرورة إعادة النظر في أقوال النحاة وتقعيداتهم بعد استقراء آيات القرآن الكريم استقراءً واعيًا.

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(٢٠١) المصدر السابق ٨٧٨/٣

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانيًا: المراجع

[١] *ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة*، للزبيدي (ت٨٠٢ هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧م.

[٢] *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

[٣] *الاستشهاد والاحتجاج باللغة*، د. محمد عيد، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.

[٤] *الاستغناء في الاستثناء*، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

[٥] *الأصول في النحو*، لابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

[٦] *إعراب القرآن*، للنحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

[٧] *أمالي ابن الشجري*، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

[٨] *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين*، لابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. جوده مبروك محمد مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٣م.

[٩] *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، لابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٥، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

[١٠] *البحر المحيط*، *لأبي حيان الأندلسي* (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

[١١] *بدائع الفوائد*، لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: علي محمد العمران، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع. د.ت.

[١٢] *البرهان في علوم القرآن*، للزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

[١٣] *البيان في غريب إعراب القرآن*، لابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.

[١٤] *التبيان في إعراب القرآن*، للعكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٩٦هـ -١٩٧٦م.

[١٥] *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م وما بعدها.

[١٦] *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م.

[١٧] *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، للمرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٦هـ -١٩٧٦م. وما بعدها.

[١٨] *الجنى الداني في حروف المعاني*، للمرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

[١٩] *جواهر الأدب في معرفة كلام العرب*، للإربلي (ت٧٤١هـ)، صنعة: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ -١٩٩١م.

[٢٠] *الخصائص*، لابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد على النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م وما بعدها.

[٢١] *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

[٢٢] *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، للسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: د . أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م وما بعدها.

[٢٣] *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، للمالقي (ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥ -١٩٨٥ م.

[٢٤] *سر صناعة الإعراب*، لابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م.

[٢٥] *سنن الترمذي*، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

[٢٦] *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

[٢٧] *شرح ألفية ابن معطي*، لابن القواس (ت ٦٩٦هـ)، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

[٢٨] *شرح التسهيل*، لابن مالك، تحقيق: د . عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوى المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٠١هـ -١٩٩٠م.

[٢٩] *شرح التصريح على التوضيح*، للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

[٣٠] *شرح الجزولية*، لعلي بن محمد الأبذي (ت٦٨٠هـ)، السفر الثاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة، رسالة ماجستير، معتاد معتق عاقل الحربي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٤هـ.

[٣١] *شرح جمل الزجاجي*، لابن خروف (ت ٦٠٩ هـ)، تحقيق: د . سلوى محمد عمر عرب ، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

[٣٢] *شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)*، لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

[٣٣] *شرح الرضي على الكافية*، تعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ -١٩٧٨م.

[٣٤] *شرح الكافية الشافية*، لابن مالك (ت٦٧٢)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، (د.ت).

[٣٥] *شرح كتاب سيبويه*، للسيرافي (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م وما بعدها.

[٣٦] *شرح المفصل*، لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

[٣٧] *شرح الوافية نظم الكافية*، لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.

[٣٨] *شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح*، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

[٣٩] *صحيح البخاري*، ط١، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

[٤٠] *صحيح ابن حبان*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

[٤١] *ضرائر الشعر*، لابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط٢، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

[٤٢] *ضرائر الشعر*، أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني (ت٤١٢هـ)، تحقيق: د. محمد زغلول سلام، ود. محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٣م.

[٤٣] *الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر*، للآلوسي (ت١٣٤٢هـ)، شرحه : محمد بهجة الأثري، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـ.

[٤٤] *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، رقَّم كتبه وأبوابه: محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة دار الفيحاء، دمشق، د.ت.

[٤٥] *الفريد في إعراب القرآن المجيد*، للمنتجب الهمداني (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. فهمي حسن النمر، د. فؤاد علي مخيمر، ط١، دار الثقافة، الدوحة، ١٤١١هـ -١٩٩١م.

[٤٦] *الفصول المفيدة في الواو المزيدة*، للعلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط١، دار البشير، عمان، ١٤١٠هـ ،١٩٩٠م.

[٤٧] *القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية*، د. عبد العال سالم مكرم، ط٢، مؤسسة علي جراح الصباح، ١٩٧٨م.

[٤٨] *كتاب* سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

[٤٩] *كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب*، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ). تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

[٥٠] *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرَين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.

[٥١] *اللامات*، للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥ -١٩٨٥م.

[٥٢] *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، لابن عطية (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

[٥٣] *المساعد على تسهيل الفوائد*، لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م وما بعدها.

[٥٤] *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط١ مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ -٢٠٠١م.

[٥٥] *مشكل إعراب القرآن*، لمكي بن أبى طالب (ت٤٣٧هـ) تحقيق: ياسين محمد السوَّاس، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.

[٥٦] *معاني القرآن*، للأخفش (ت ٢٢٥هـ). تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

[٥٧] *معاني القرآن*، للفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد على النجار وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م وما بعدها.

[٥٨] *معاني القرآن*، للكسائي (١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدَّم له: د. عيسى شحاتة عيسى، دار قباء القاهرة، ١٩٩٨م.

[٥٩] *معاني القرآن الكريم*، للنحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط١، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

[٦٠] *معاني القرآن وإعرابه*، للزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

[٦١] *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، لابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢١هـ -٢٠٠٠م.

[٦٢] *المفصل في صنعة الإعراب*، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.

[٦٣] *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، للشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين وآخرين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

[٦٤] *المقتضب*، للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.

[٦٥] *المقدمة الجزولية في النحو*، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، ط١، أم القرى للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.

[٦٦] *المقرب*، لابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

[٦٧] *من أسرار اللغة*، إبراهيم أنيس، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.

[٦٨] *منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك*، لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: سدني جليزر، نيوهافن، ١٩٤٧م.

[٦٩] *نتائج الفكر في النحو*، للسهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

[٧٠] *نحو القرآن*، أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

[٧١] *نظرية النحو القرآني*، د/ أحمد مكي الأنصاري، ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤٠٥هـ.

[٧٢] *النكت في تفسير كتاب سيبويه*، للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ). تحقيق: زهير سلطان، ط١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

[٧٣] *النهر الماد من البحر المحيط*، لأبي حيان الأندلسي، مطبوع بهامش البحر المحيط، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ -١٩٩٠م.

[٧٤] *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط١١، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

ثالثًا: الدوريات

[٧٥] *أحكام النحاة ولغة القرآن، أجواز وعدم جواز أم تميز وإعجاز؟*، محمد رباع، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثامن، تشرين أول، ٢٠٠٦م.

[٧٦] *دفاع عن كتاب الله (القرآن...والضرورة الشعرية)*، أحمد مكي الأنصاري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد العشرون، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

[٧٧] *قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني*، محمد حسن عواد، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد ١/أ، ١٤٣٢ -٢٠١١م.

[٧٨] *نظرية النحو القرآني بين الدلالة اللغوية والدلالة الدينية*، كعواش عزيز، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، يونيه ٢٠٠٩م.

Grammarians and Quranic Citation
A Study in the Light of Polysemantic Particles

Dr. Gamal M . A . Mostafa
Faculty of Arts- Fayoum University-A. R. E
Faculty of Sciences and Arts –ArRass – Qassim University

Abstract. The present research paper deals with the grammarians' stance towards Quranic citation, taking Polysemous particles as an example. It shows that Grammarians were not correct when they relied on the poetic citation, considering it the exclusive source of citation and giving it priority over Quranic citation. However, Quranic citation should be given priority over poetic citation in deducing grammatical rules and provisions and drawing inferences from what is mentioned in the Holy Quran as many of what is deemed ill-formed by Grammarians is already mentioned in the Holy Quran.

Through the study of some polysemous particles, it has been shown that when grammarians applied their syntactic criteria, they found that Quran includes some examples that violate their syntactic rules; thus, they deemed some forms and structures ungrammatical while approving others, despite being in contradiction with what is approved in the Holy Quran.

The research paper is chapterized as follows: an introduction, two sections and a conclusion. The introduction deals with the co-relation between mispronunciation in reading Quran and Syntax while section one revolves around the grammarians' interest in poetic citation and their stance of citing from the Holy Quran. As for section two, it examines Polysemous Particles from both the Quranic perspective and the Grammarians'.